GOHOUD جهود
لدعم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان
TO SUPPORT HUMAN RIGHTS DEFENDERS

قراءات

نشرة موجهة لباحثي وباحثات
حقوق الإنسان في مصر

الأعداد من 1 : 24

www.gohoud.org

جهود GOHOUD
لدعم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان
TO SUPPORT HUMAN RIGHTS DEFENDERS

قراءات

نشرة موجهة لباحثي وباحثات
حقوق الإنسان في مصر

الأعداد من 1 : 24

صـــادر عـــن:

جهود لدعم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان

فبراير 2025

الموقع الاليكتروني: https://gohoud.org
البريـــد الاليكتروني: info@gohoud.org

حقوق الطبع والنشر لهذا العمل محفوظة بموجب رخصة
المشـــاع الإبداعـــي نَســـب المُصنَّـــف، الإصدارة 4.0

المحتويات

المقدمة 4
العدد الأول 5
العدد الثاني 8
العدد الثالث 10
العدد الرابع 12
العدد الخامس 14
العدد السادس 17
العدد السابع 19
العدد الثامن 21
العدد التاسع 23
العدد العاشر 25
العدد الحادي عشر 27
العدد الثاني عشر 30
العدد الثالث عشر 33
العدد الرابع عشر 36
العدد الخامس عشر 38
العدد السادس عشر 40
العدد السابع عشر 42
العدد الثامن عشر 44
العدد التاسع عشر 47
العدد العشرين 49
العدد الحادي والعشرين 52
العدد الثاني والعشرين 54
العدد الثالث والعشرين 56
العدد الرابع والعشرين 58

المقدمة

"قـراءات" هـي نشـرة دوريـة نصـف شـهرية أصدرتهـا منظمـة جهـود لدعـم المدافعيـن والمدافعـات عـن حقـوق الإنسـان فـي مطلـع عـام 2022 لمسـاعدة الباحثيـن/ات والصحفييـن/ات وغيرهـم مـن المهتميـن/ات بالإنتاج المعرفي الحقوقي على الإلمام بأهم مـا نُشـر مـن إنتـاج معرفـي خلال فتـرة دوريـة - نصـف شـهر- يحتـوي كل عـدد مـن النشـرة على ترشـيحات يقدمهـا فريـق "جهـود" لعـدد مـن الإصـدارات التي تناقـش قضايـا حقـوق الإنسـان فـي مصـر ومحيطهـا الإقليمي والدولي. كانـت النشـرة تتاح بشـكل أساسـي على موقعنـا الاليكتروني وعلـى صفحـة المنظمـة على موقـع فيـس بـوك باللغـة العربيـة.

كاسـتجابة لمقترحـات وصلـت إلينـا مـن زملاء وزميـلات حـول رغبتهـم فـي تلقـي النشـرة على البريـد الاليكتروني الخـاص بهم، وكذلـك مراعـاة للتغيـرات التي لحقـت بطريقـة إدارة المحتـوى على منصـات السوشـيال ميديـا خلال الحـرب على غـزة والتي كان مـن نتائجهـا تخفيـض فـرص ظهـور منشـورات بعينهـا وصفحـات بعينهـا. تـم اصـدار النشـرة مـن جديـد بشـكل مختلـف فـي مطلـع عـام 2025 لتكـون متاحـة بشـكل أساسـي عبـر البريـد الاليكتروني لقائمـة بريديـة تضـم المهتميـن/ات بـالاطلاع عليهـا. على ان تصـدر نشـرة قـراءات بشـكل شـهري هـذه المـرة.

وللراغبيـن/ات فـي مطالعـة الإصـدارات السـابقة مـن نشـرة قـراءات، قمنـا بإصـدار ثلاث كتيبـات، يضـم كل منهـم الاعـداد التي صـدرت خلال عـام مـن عمـر الإصـدار القديـم مـن النشـرة. يعـد هـذا الكتيـب هـو الأول مـن بيـن الكتيبـات الثلاثـة ويضـم الأعـداد التي صـدرت خلال العـام 2022.

العدد الأول

أهلا بكم/ن في العدد الأول لنشرتنا النصف شهرية «قراءات» والتي تتضمن ترشيحات فريق «جهود لدعم المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها. «قراءات» هي آداة نقدمها لزملائنا وزميلاتنا من المعنيين/ات بالإنتاج المعرفي الحقوقي لمساعدتهم/هن على الإلمام بأهم ما نُشر من إنتاج معرفي بشكل دوري.

نشرت «مؤسسة مصريين بلا حدود» ورقة سياسات جديدة بعنوان «توسيع مساحات الأمان، دور القطاع الخاص في حماية النساء من العنف» تحاول من خلالها استكشاف الأدوار التي يمكن أن يلعبها القطاع الخاص في مناهضة العنف ضد النساء في مصر، بخلاف دوره التقليدي كممول لأنشطة منظمات المجتمع المدني. تطرح الورقة أفكار جديدة تتعلق بدور/مسئولية شركات القطاع الخاص عن مناهضة أشكال العنف ضد النساء بالنسبة للنساء العاملات داخل تلك الشركات وكذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه السلع والخدمات التي تقدمها هذه الشركات في تحسين أوضاع النساء. الورقة متاحة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fuMK3t

في سياق قريب كتبت الباحثة منى عزت، مقال جديد حمل عنوان: «تمهيد الطريق للاتفاقية 190 من اجل بيئة عمل آمنة» ونشره موقع «حلول للسياسات البديلة» التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة. يناقش المقال غياب آليات حماية النساء داخل أماكن العمل في مصر وحاجتنا لسياسة وطنية للقضاء على العنف في مكان العمل تطبق على القطاعات العام والحكومي والخاص وغير المنظم، بالاسترشاد بالاتفاقية 190 لمناهضة العنف والتحرش في عالم العمل وهي الاتفاقية الدولية الأولى من نوعها الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام 2019. يمكن مطالعة المقال من هنا: https://bit.ly/3qA-ILsF

نشر المركز الإقليمي للحقوق والحريات، ومركز مجتمع التقنية والقانون - مسار، ورقة سياسات بعنوان «الأثر التشريعي لجريمة الاعتداء على القيم الأسرية (المادة 25 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات)» تقدم الورقة قراءة قانونية في المادة 25 من القانون رقم 175 لسنة 2018 فتبدأ بتوضيح سياق إصدار هذا القانون قبل ثلاثة أعوام، ثم تبحث في مدى دستورية هذه المادة، والأثر العملي للصياغة الغامضة لها. يمكن الوصول لهذه الورقة من هنا: https://bit.ly/34oPVaG

نرشح للمهتمين/ات بهذه القضية، دراسة قانونية قديمة أصدرها مركز هردو لدعم التعبير الرقمي في العام 2018 حملت عنوان «انترنت تحت الحصار، حول التقنين الأول لجرائم تقنية المعلومات في مصر» والتي تتضمن تحليل قانوني شامل لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وما به من إشكاليات جوهرية تهدد بعض الحقوق الأساسية مثل الحق في حرية التعبير. الدراسة متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/3F3oNe8

نشرت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان تقريرًا بعنوان: «مُوت وأنا هتحمل مسؤوليتك» حول أوضاع الاحتجاز والرعاية الصحية داخل ستة سجون مصرية أثناء تفشي وباء كورونا واستجابة إدارات تلك السجون لتفشي الفيروس. يناقش التقرير الموضوع عبر خمسة محاور رئيسية من بينها الإطار القانوني الدولي لحماية الحق في الصحة للسجناء والمحتجزين، وكذلك مدى التزام السجون المصرية بتوفير أوضاع احتجاز آدمية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر هذا الرابط: https://bit.ly/3GaFrKd

إذا كنت مهتمة/ة بهذا الملف فقد يكون من المهم الإطلاع على ورقة الموقف التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC في بداية اعلان التفشي الوبائي لفيروس كورونا والتي حملت عنوان « التأهب لمواجهة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد - 19) وتدابير التصدي له في السجون» عبر الرابط: https://bit.ly/3f8yNs1

و لزملائنا وزميلاتنا القانونيين/ات نرشح لهم موجز قانوني أعدته مبادرة العدالة للمجتمع المفتوح لمساعدة الممارسين القانونيين في الدفاع عن حق السجناء/السجينات في الحصول على الرعاية الصحية والتقاضي بشأنها خلال جائحة كوفيد19-، وهو متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3zG1Qwj

نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرها السنوي رقم 32 والذي يستعرض حالة حقوق الإنسان في أكثر من 100 بلد حول العالم. فيما يتعلق بمصر فقد قدم التقرير رؤيته لأوضاع حقوق الإنسان خلال العام 2021 تحت تسعة عناوين فرعية، من بينها حرية تكوين الجمعيات والاعتداءات التي طالت المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. كذلك رصد التقرير تفاعل الأطراف الدولية الرئيسية مع الشأن المصري. يمكن مطالعة النسخة الكاملة من التقرير (باللغة الانجليزية) عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3qyebzM كما يمكن مطالعة ملخص باللغة العربية يضم حوالي 18 دولة عربية من بينها مصر، من هنا: https://bit.ly/3tyfRv6

نشرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO تحديثا حول أعداد القتلى من الصحفيين/ات خلال العام 2021 حيث اعتبرت المنظمة أن البيانات التي جمعها «مرصد اليونسكو لجرائم قتل الصحفيين» تشير إلى وقوع 55 جريمة قتل بحق الصحفيين/ات في عام 2021، وهو الرقم السنوي الأقل المسجل خلال العقد الماضي. مع ذلك لا يزال الإفلات من العقاب على هذه الجرائم هو السمة السائدة. يمكن قراءة التحديث كاملا عبر الرابط: https://bit.ly/3tiSplg

كما يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية المحدثة التي يوفرها «مرصد اليونسكو لجرائم قتل الصحفيين» عبر الرابط: https://bit.ly/3HNTDJv

أعلن الأستاذ عماد مبارك، المحامي والباحث الحقوقي، إطلاق مدونته الشخصية والتي حملت اسم: «مدونة قانونية» والتي تضم مجموعة من المقالات والأوراق البحثية والتقارير التي تغطي موضوعات مثل حرية التعبير، وتداول المعلومات، والعدالة الجنائية. وغيرها. تضم المدونة كذلك اصدارات جديدة اعُدت خصيصًا لها. يمكن الإطلاع على محتوى المدونة من هنا: https://legalblogegypt.org/

العدد الثاني

أهلا بكم/ن في العدد الثاني من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر يناير 2022.

نشرت «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» تعليق مفصل حول التحقيق الذي أجراه مكتب «المُحقق» التابع للبنك الدولي في الشكوى التي قدمتها «المبادرة» ومنظمات أخرى بالتنسيق مع أهالي منطقة وادي القمر بالإسكندرية، ضد شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند (مصنع أسمنت تيتان). استغرقت عملية التحقيق 6 سنوات كاملة في الآثار السلبية التي عانى منها سكان المنطقة نتيجة وجود المصنع الذي تموله مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي. كذلك شملت الشكوى انتهاكات تتعلق بحقوق العمال المتعاقدين مع المصنع.

تعد هذه الشكوى هي الأولى المقدمة إلى مكتب المحقق من مصر. وهي من الشكاوى النادرة كذلك في منطقة الشرق الأوسط. وتفتح تجربة «المبادرة» في هذا السياق آفاقا جديدة للمساءلة في انتهاكات حقوق الإنسان خارج الإطار التقليدي للآليات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة. يمكن الاطلاع على التعليق من هنا: https://bit.ly/3ASIkxb

نشرت «الجبهة المصرية لحقوق الإنسان» تقرير احصائي حول حالة عقوبة الإعدام في مصر خلال العام 2021. يقدم التقرير ما رصده فريق الجبهة من أحكام الإعدام التي تم تنفيذها بالفعل وبلغ عددها 84 حالة، وكذلك عدد أحكام الإعدام الصادرة خلال العام والتي طالت 403 شخص، بالإضافة لتأييد حكم الإعدام على 80 شخص. ويقدم التقرير مقارنة بين هذه الأرقام وأرقام عام 2020. يمكن الاطلاع على التقرير من هنا: https://bit.ly/3KWdt7P

خلال السنوات الأخيرة لطالما احتلت مصر موقع متقدم في قائمة الدول الأكثر تطبيقًا لعقوبة الإعدام. في العام 2020 احتلت مصر المرتبة الثالثة عالميًا بعد الصين وإيران، وفقا للتقرير السنوي حول عقوبة الإعدام الذي تنشره منظمة العفو الدولية متاح من هنا: https://bit.ly/3gfi86v

وحول مشروع قانون العمل الجديد، الذي تتم مناقشته الآن داخل مجلس الشيوخ، فقد قدمت منظمة المرأة الجديدة قراءة نقدية لبعض مواد القانون من منظور النوع الاجتماعي، يمكن الاطلاع عليها من هنا: https://bit.ly/3ukyBP8 كما كتبت الأستاذة منى عزت، الباحثة في قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي مقالا حول نفس الموضوع، نشره موقع مصر 360، متاح من هنا: https://bit.ly/3GjWCrZ

أطلق برنامج «النساء في الأخبار» في المنظمة العالمية للصحف (وان-ايفرا) بالشراكة مع جامعة «سيتي» بلندن، دراسة دولية توثّق مدى انتشار التحرش الجنسي في غرف الأخبار. هذه الدراسة هي الأكبر من نوعها التي تركّز على الرجال والنساء والأشخاص من هويات جندرية غير معيارية في مجال وسائل الإعلام في 20 دولة حول العالم من بينها مصر، والتي جاءت في مقدمة الدول العربية الأربع التي شملتها الدراسة من حيث انتشار التحرش الجنسي داخل غرف الأخبار.

تظهر نتائج الدراسة إنه في المتوسط 40% من النساء العاملات في غرف الأخبار تعرضن للتحرش الجنسي، ومع ذلك 20% من النساء فقط هن من أبلغن عن الحادث. يمكن الوصول للنتائج التفصيلية للدارسة من خلال هذا الموقع التفاعلي: https://bit.ly/34tWPf2

سبق ونشرت المنظمة نفسها عام 2018 دليل للمساعدة في منع جرائم التحرش الجنسي في غرف الأخبار، يمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3sg42HU

نشرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي «مؤشر مدركات الفساد 2021» وهو التقرير الأبرز على الساحة العالمية في قياس انتشار الفساد. يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 دولة وإقليماً حسب المستويات المتصورة لفساد القطاع العام فيها على مقياس من صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نزيه للغاية).

حافظت مصر على وجودها ضمن «الدول ذات اللون الأحمر/البرتقالي» أي التي ينتشر فيها الفساد بصورة كبيرة. حصلت مصر على 33 درجة من أصل 100 على مؤشر النزاهة، وهو ذات الرقم الذي حققته مصر في تقرير عام 2020. تحتل مصر بهذا الرقم المرتبة 117 عالميًا، والمرتبة 11 عربيًا في ترتيب الدول الأكثر نزاهة. يمكن الاطلاع على التقرير التفصيلي من هنا: https://bit.ly/3sbajnT

نشرت منظمة «هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية» اصدار تعليمي جديد يستهدف تعزيز قدرات المدافعين/ات عن حقوق الإنسان الموجودين خارج بلدانهم الاصلية على استخدام دعم ومناصرة عمليات التقاضي الاستراتيجي التي تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في بلدانهم الأم. يعرف هذا الدليل التقاضي الاستراتيجي وأهدافه، ويعرض لبعض مزاياه وعيوبه، كما يقدم وصف مختصر للخطوات الرئيسية للازمة لبناء حملات المناصرة المصاحبة لعملية التقاضي الاستراتيجي. حمل الإصدار اسم: «الشتات يمهد الطريق نحو العدالة-ما هو التقاضي الإستراتيجي، وما هي أهميته؟» يمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3gigX6h

للمهتمين/ات بموضوع التقاضي الاستراتيجي، يمكن الاطلاع على دليل متخصص حول تجارب التقاضي الاستراتيجي، والذي أصدره المعهد العربي لحقوق الإنسان في العام 2012، تضمن هذا الدليل توثيق لحالات تقاضي استراتيجي ناجحة في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من مصر ولبنان والكويت. الدليل متاح من هنا: https://bit.ly/3HnjGYe

وكذلك دليل آخر اصدره» منتدى البدائل العربي» يركز على تجارب دول شمال افريقيا في نفس الإطار. متاح من هنا: https://bit.ly/32OV37B

العدد الثالث

أهلا بكم/ن في العدد الثالث من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر فبراير 2022.

الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية

نشرت «منظمة الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية» ورقة بحثية جديدة بعنوان «وضع المساحات العامة في مصر وتأثرها على النساء» تناقش فيها فكرة المساحات العامة في مصر (الشوارع، الميادين، الحدائق، ...) كأحد تجليات المجال العام الذي تتواجد فيه النساء مثقلات بتأثير العنف المبني على النوع الاجتماعي ضدهن سواء في المجال العام أو الخاص. تعرف الورقة المساحات العامة انطلاقًا من فكرة الحق في المدينة، وتحلل طبيعة الشوارع وباقي المساحات العامة في مصر، وكيف يؤثر تخطيط وبنية هذه المساحات على تواجد وأمان النساء. الورقة متاحة عبر هذا الرابط: https://bit.ly/369tuqU

afte

بمناسبة مرور عام على القبض على الباحث والمدافع عن حقوق الإنسان، احمد سمير سنطاوي، نشرت «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» ورقة قانونية بعنوان «من فيينا إلى طرة.. قراءة قانونية في قضية الباحث أحمد سمير سنطاوي» تُقدم فيها قراءة مُفصّلة للقضية 774 لسنة 2021 جنح أمن الدولة طوارئ التجمع الأول، المقيدة برقم 877 لسنة 2021 حصر أمن الدولة العليا، والتي حُكم على «سنطاوي» فيها بالحبس 4 سنوات. بدعوى إدانته بنشر أخبار كاذبة، عن طريق حساب منسوب إليه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3sJAr9T

COMMITTEE FOR JUSTICE

أصدرت منظمة «كوميتي فور جستس» تقرير جديد حمل عنوان «إدانة بلا محاكمات» حول عملية الإدراج على قوائم الإرهاب في مصر. يحلل التقرير الأطُر التشريعية التي تحيد عن مبادئ الدقة والمشروعية والتناسب والضرورة، كما يتناول عملية الإدراج بقوائم الإرهاب وما يصاحبها من انتهاكات، ويقدم كذلك نماذج من أبرز القضايا والحالات التي برز فيها الاستخدام السياسي لقوائم الإرهاب. يقدم التقرير كذلك مجموعة من التوصيات للمشرع المصري لتقويم تلك المنظومة بما يتماشى مع الحق في المحاكمة العادلة. التقرير متاح عبر الرابط: https://bit.ly/357zxMo

أصدرت «منظمة العفو الدولية» تقرير جديد توثق فيه الجرائم التي يتضمنها نظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين والذي يتضمن عمليات الاستيلاء الهائلة على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وأعمال القتل غير المشروعة، والنقل القسري، والقيود الشديدة على حرية التنقل، وحرمان الفلسطينيين من القومية والجنسية وهو ما اعتبرته المنظمة أجزاءً من نظام يرقى إلى مستوى الفصل العنصري بموجب القانون الدولي. يمكن الاطلاع على التقرير كاملًا عبر الرابط: https://bit.ly/33w2tx6

** أطلق مركز «مجتمع للتقنية والقانون - مسار» محرك بحثي قانوني متخصص يعرض المواد القانونية المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في 10 قوانين مصرية بالإضافة للدستور المصري. يتيح المحرك مرشحات مختلفة للبحث حيث يمكنك البحث عن جريمة بعينها، أو موضوع معين، أو البحث حول فئة ما مثل الصحفيين/ات ونشطاء الانترنت. يمكن تجربة هذه الخدمة من هنا: https://bit.ly/3BsITOT

العدد الرابع

أهلا بكم/ن في العدد الرابع من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2022.

أعلن المجلس القومي للمرأة نتائج الدراسة المسحية «العنف ضد المرأة ذات الإعاقة» والتي أجراها بالتعاون مع الجهاز القومي للتعبة العامة والاحصاء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. اعتمدت نتائج الدراسة على عينة مسحية مكونة من 5616 امرأة من ذوات الإعاقة من مستفيدات برنامج كرامة.

أظهرت الدراسة أن 61% من المستجيبات السابق لهن الزواج تعرضن لعنف من قبل الزوج، كما تعرضت 34% منهن لعنف مرتبط بالإعاقة من قبل الزوج.

بالنسبة للعنف في المجال العام فقد تعرضت 8% من النساء للتحرش في الأماكن العامة. أظهرت الدراسة أيضًا أن النساء صغيرات السن (أقل من 20 سن) والنساء القاطنات في المحافظات الحضرية يتعرضن لعنف أكثر في الأماكن العامة قياسا للنساء الأكبر سنا أو القاطنات في الوجهين البحري والقبلي.

الرقم الأخير الذي لفت نظرنا في هذه الدراسة هو أن 66% ن النساء اللاتي تعرضن للعنف في الأماكن العامة لم يتخذن أي إجراء لمواجهة هذا العنف. للاطلاع على النتائج التفصيلية للدراسة المسحية: https://bit.ly/3vuCB04

نشرت «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» تقريرها السنوي عن حالة حرية التعبير في مصر خلال العام 2021 والذي حمل عنوان «تجفيف منابع الحرية». اعتمد التقرير على تحليل ملامح السياسات العامة للسلطات المصرية تجاه الحق في حرية التعبير بصوره المختلفة، وعلى وجه التحديد حرية الصحافة والإعلام، الحق في تداول المعلومات، حرية الإبداع والتعبير الفني، الحقوق الطلابية والحريات الأكاديمية، والحق في التجمع السلمي.

ينقسم التقرير إلى 5 أقسام رئيسة يرصد أولها الحراك الحكومي في ملف حقوق الإنسان. بينما يناقش القسم الثاني مصادرات أشكال التعبير التقليدية (التظاهرات ووسائل الإعلام). ويناقش القسم الثالث والرابع على الترتيب، تقييد الفضاء الاليكتروني، ومحاولات نقابة المهن الموسيقية في محاربة أشكال غنائية بعينها. يقدم القسم الأخير استعراض لعملية استهداف الأكاديميين والباحثين المصريين في الداخل والخارج. التقرير متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3htY6Gb

نشر «معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة» بالجامعة الأمريكية في بيروت ورقة بحثية بعنوان «مصر: كأن جائحة لم تكن، السياسات الحكومية لمواجهة الجائحة» يناقش فيها السياسات الرسمية التي اتبعتها السلطات في مصر للتعامل مع الانتشار الوبائي لمرض كوفيد19- الذي يسببه فيروس كورونا المستجد. يناقش المحور الأول للورقة سياسات السطات الصحية في مصر لمواجهة الجائحة. في المحور الثاني تستعرض الورقة الخطط الحكومية للتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وفي المحور الأخير تقدم الورقة قراءة لآثار تلك الجائحة على الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء،

واللاجئين/ات، والمحتجزين/ات بالسجون. الورقة متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/3tnw8Bn

وللمهتمين/ات بهذا الموضوع نرشح لهم/ن أيضًا ورقة «السياسات المصرية للحماية الاجتماعية في مواجهة كورونا: جهود كبيرة وتأثير محدود» والتي صدرت في أكتوبر الماضي عن «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» و «الملتقى العربي للحماية الاجتماعية من كوفيد». تقدم قراءة دقيقة لثلاثة أنواع من السياسات العامة التي اتبعتها مصر للتعامل مع الجائحة وهي السياسات الصحية، وسياسات الأجور والتأمين والعمل، والسياسات الاقتصادية. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3puJZVr

نشر «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان» ضمن مجلته الإليكترونية «رواق عربي» ورقة بحثية للباحثة ريكاردا أميلينج بعنوان «بناء الجماعة القومية من خلال رهاب المثلية الجنسية بين العامة: تحليل خطاب التغطية الإعلامية المصرية «لقضية علم قوس قزح» عام 2017» تقدم من خلالها تحليل لحوالي 58 مقالًا منشورًا على شبكة الإنترنت في ثلاث منصات إعلامية هي (الأهرام، اليوم السابع، الوطن) في محاولة للتعامل مع سؤال كيف وظّفت الحكومة المصرية «الهلع الأخلاقي» الذي اذاعته وسائل الاعلام لتعزيز شرعيتها وترسيخ سلطتها في مصر، من خلال إعادة انتاج النظام الأبوي المهيمن في مصر. الورقة متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/3C7z49g

نشرت «المفوضية المصرية للحقوق والحريات» تقريرًا بعنوان «تهم نشر الأخبار الكاذبة كأداة لتقييد حرية الرأي والتعبير « حول عملية محاكمة الباحث والمدافع عن حقوق الإنسان، احمد سمير سنطاوي وآخرين أمام محكمة أمن دولة. في القضية رقم 774 لسنة 2021 جنح أمن الدولة طوارئ التجمع الأول، والتي حُكم على «سنطاوي» فيها بالحبس 4 سنوات. بدعوى إدانته بنشر أخبار كاذبة (تم الغاء الحكم في 17 فبراير 2022 وتجري الآن إعادة محاكمة سنطاوي أمام محكمة جديدة)، يوثق التقرير الطبيعة الاستثنائية لمحكمة أمن الدولة عليا طوارئ وتأثير تلك الطبيعة على عملية المحاكمة التي خضع لها «سنطاوي» التقرير متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3M9iZEy

وكانت «مؤسسة حرية الفكر والتعبير قد نشرت قبل عدة أسابيع ورقة قانونية حول ذات القضية بعنوان «من فيينا إلى طرة.. قراءة قانونية في قضية الباحث أحمد سمير سنطاوي» وهي متاحة من هنا: https://bit.ly/3s-JAr9T

نشرت المنصة الاليكترونية لمشروع «حلول للسياسات البديلة» التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة، مقالًا للباحث محمد يونس بعنوان «التأثير الاجتماعي لتلوث الهواء في مصر: مفارقات تلوث الهواء في مصر» يناقش فيه التأثير المختلفة لتلوث الهواء في مصر وكيف تأثرت جودة الهواء في مصر بعدد من السياسات الرسمية مثل سياسات التوسع في الطرق السريعة والتي صاحبتها عمليات قطع واسعة للأشجار. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3494i3k

العدد الخامس

أهلا بكم/ن في العدد الخامس من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر مارس.

نبدأ هذا العدد بتقديم مجموعة من الإصدارات التي تناقش قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق النساء، والتي صدرت خلال الأسبوعين الماضيين بالتزامن مع احياء اليوم العالمي للنساء الذي يوافق 8 مارس.

نشر «البنك الدولي» تقريرًا جديدًا بعنوان «المرأة وأنشطة الاعمال والقانون 2022» يناقش فيه وضع المساواة بين الرجال والنساء في الاقتصاد والتشريعات عالميًا. بحسب التقرير فهناك 2.4 مليار امرأة في سن العمل لا تتاح لهن فرص اقتصادية متساوية، ويضع 178 بلدًا حواجز قانونية تحول دون مشاركتهن الاقتصادية الكاملة. وفي 86 بلدًا، يوجد شكل من أشكال القيود على عمل المرأة، بالإضافة إلى أن هناك 95 بلداً لا يكفل للنساء المساواة في الأجر للعمل المتساوي القيمة. وعلى مستوى العالم، مازالت النساء لا يتمتعن إلا بثلاثة أرباع الحقوق القانونية الممنوحة للرجال - إذ يبلغ مجموع النقاط للنساء 76.5 من 100 نقطة يمكن تسجيلها، وهو المستوى الذي يشير إلى المساواة القانونية الكاملة.

يشير التقرير لوجود تحسن كبير في اتجاه المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط لكن رغم ذلك لا تتمتع المرأة في المنطقة، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا بنصف الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجل. التقرير متاح بالإنجليزية عبر الرابط : https://bit.ly/3idugpE ويمكن الاطلاع على ملخص تنفيذي باللغة العربية من هنا: https://bit.ly/3u73UuV

*** ملاحظة المحرر:** ذكر التقرير أن مصر أصدرت قانون لحماية النساء من العنف الأسري، وهي نقطة غير دقيقة حيث لم تشمل التعديلات القانونية التي استهدفت تعزيز حماية النساء في مصر عام 2021 أي أمور تخص العنف الأسري.

أصدرت منظمة الصحة العالمية، إرشادات جديدة بشأن الرعاية في حالة الإجهاض، سعيًا منها لحماية صحة النساء والفتيات والمساعدة في منع أكثر من 25 مليون حالة إجهاض غير آمن تحدث سنويًا. حيث تتسبب عمليات الإجهاض غير المأمونة في وفاة نحو 39000 امرأة كل عام وتؤدي إلى إدخال ملايين إضافية من النساء إلى المستشفيات بسبب المضاعفات. وتتركز معظم هذه الوفيات في البلدان الأقل دخلًا.

استنادًا إلى أحدث الأدلة العلمية، يضمّ دليل المبادئ التوجيهية الجديد تجميعًا لأكثر من 50 توصية تشمل الممارسات السريرية، وتقديم الخدمات الصحية، والتدخلات القانونية والسياساتية لدعم الرعاية الجيدة في حالة الإجهاض. الدليل متاح باللغة الإنجليزية عبر الرابط: https://bit.ly/3MYDy75

نشر «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان» ضمن مجلته الإليكترونية «رواق عربي» ورقة بحثية للباحثة هند احمد ذكي، بعنوان «الحراك النسوي الجديد ضد العنف الجنسي في مصر 2011-2021» تتناول الورقة/المقال أشكال الحراك النسوي ضد العنف الجنسي في مصر في مرحلة ما بعد ثورة يناير 2011 وحتى الآن. تناقش الورقة بالأساس فكرة خصوصية الحراك اللاحق لعام 2011 سواء فيما يتعلق بسرديات الخطاب النسوي أو أليات المختلفة. خلص المقالة لتجاوز الحراك النسوي الجديد في مصر حاليًا مرحلة النضال من أجل الاعتراف بالقضية نفسها؛ ليطرح مسألة العنف الجنسي في المجال العام كموضوع للنضال الرمزي الطويل الأمد الذي يهدف لتغيير تصورات المجتمع حول ما تعانيه النساء من استباحة يومية في المجال العام. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3N0Uvhp

نشرت المنصة الاليكترونية لمشروع «حلول للسياسات البديلة» التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة، مقالًا للباحثة د. صدفة محمد، بعنوان «النوع الاجتماعي: البُعد الغائب في الاستجابة لتغير المناخ» تناقش فيه ضرورة ادماج معيار النوع الاجتماعي في التخطيط وتنفيذ سياسات التكيف مع التغير المناخي، انطلاقًا من حقيقة أن تأثيرات التغير المناخي ليس محايدة بين الجنسين فهي تؤثر سلبا على حياة النساء بشكل أكبر. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3D47b2x

نشر «مرصد العمران» الحلقة الرابعة من سلسلة مقالات «المرأة والسكن» للباحثة ريم شريف، والذي حمل عنوان «النساء العازبات كمستأجرات: تهديدات الطرد وعدم الاستقرار» ترصد من خلاله مجموعة من تجارب النساء اللاتي يعشن بمفردهن أو مع شريكات سكن آخريات من خارج العائلة، وكيف انعكس الميراث الطويل من التمييز والعنف ضد النساء على قدرة هؤلاء النسوة على الوصول لسكن آمن ومستقر. المقال متاح من هنا مع المقالات السابقة ضمن نفس السلسلة: https://bit.ly/3MYVAX2

وعن ترشيحاتنا العامة في هذا العدد:

نشرت منظمة Front Line Defenders تحليلها السنوي لأوضاع المدافعين/ات عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في شتى انحاء العالم خلال العام 2021. حيث شهد هذا العام مقتل 358 من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في 35 دولة مختلفة. يشير التقرير كذلك لكون المدافعين/ات الذين ينشطون في قضايا البيئة / الأرض / المشاريع الكبرى / حقوق الشعوب الأصلية هم أكثر شرائح المدافعين/ات استهدافًا بالانتهاكات على المستوى العالمي بنسبة 14.5%، يليهم المدافعون/ات الذين ينشطون في الدفاع عن حرية التعبير بنسبة 9.4%. يتضمن التقرير تحليلات للانتهاكات التي طالت المدافعين/ات وفقًا لأسس مواضيعية وأخرى جغرافية حيث يقسم التقرير دول العالم لخمس مناطق مختلفة من بينها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. التقرير مع بعض المواد البصرية متاح من هنا: https://bit.ly/3D4eVS9

نشرت «منظمة اليونسكو « تقريرًا جديدًا بعنوان «الصحافة منفعة عامة: حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام في الفترة 2016-2021» تتناول فيه الاتجاهات العالمية في حرية وسائل الاعلام. يقدم التقرير تحليلًا للخطر الذي تمثله وسائل التواصل الاجتماعي على الشكل التقليدي لوسائل الاعلام. ويخلص التقرير إلى أن جوجل وميتا/فيسبوك يستحوذان اليوم على ما يقرب من نصف إجمالي الإنفاق العالمي على الإعلانات الرقميّة، بيد أنّ إيرادات إعلانات الصحف العالميّة قد انخفضت بمقدار النصف في السنوات الخمس الماضية.

يوثق التقرير كذلك الانتهاكات التي تطال الصحفيين/ات عالميًا حيث سجلت اليونسكو، في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى نهاية عام 2021، مقتل 455 صحفيًا، بسبب أو اثناء عملهم. وفي 9 من كل 10 جرائم قتل لصحفيين/ات، لم يحاسب أحد. كذلك وثق التقرير هجمات ضد الصحفيين/ات الذين يغطون الاحتجاجات والمظاهرات وأعمال الشغب في 60 بلداً على الأقل في الفترة من يناير - أغسطس عام 2021. التقرير متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3wfFHoZ

وفي مصر، نشر «المرصد المصري للصحافة والاعلام» تقرير حول تطورات ملف الصحفيين المحبوسين خلال العام 2021. حيث وثق «المرصد» مع نهاية عام 2021، استمرار حبس عشرة صحفيين، 9 منهم قيد الحبس الاحتياطي، وصحفي واحد _ إسماعيل الإسكندراني _ محبوس تنفيذًا لحكم صادر ضده من القضاء العسكري. تضمن التقرير كذلك توثيق 7 وقائع لإلقاء القبض على صحفيين، أُحيل اثنان منهم للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا. وثق التقرير كذلك صدور قرارات باستبدال الحبس الاحتياطي لـ 5 صحفيين بتدابير احترازية، بالإضافة إلى إخلاء سبيل 6 صحفيين آخرين بضمان محل الإقامة. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3KMg4Aa

نشرت «لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن سوريا» تقريرًا جديدًا يوثّق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي من قبل أطراف النزاع في سوريا، بما في ذلك جرائم الحرب وأنماط مستمرة للجرائم ضد الإنسانية. من المقرر تقديم تقرير اللجنة في 18 مارس خلال حوار تفاعلي في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

يوثق التقرير استهداف المدنيين بواسطة القوات المتحاربة والتي تضم القوات الحكومية وحلفائها من الروس وغيرهم، وتضم كذلك الفصائل المسلحة التي تقاتل ضدهم. كما يوثق التقرير سقوط 12 مليون سوري/ة في دائرة انعدام الأمن الغذائي وتفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد حيث وصل التضخم إلى 140% في مطلع عام 2022. وثق التقرير كذلك التمييز والعنف على أساس النوع الاجتماعي، مع تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب في جميع مناحي الحياة. للاطلاع على التقرير: https://bit.ly/3tkJ2S2

العدد السادس

أهلا بكم/ن في العدد السادس من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر مارس.

نشرت «منظمة العفو الدولية» تقريرها السنوي للعام 2021/22، يسلط التقرير الضوء على حالة حقوق الإنسان في 154 بلداً في عام 2021.يركز التحليل العالمي للمنظمة هذا العام على ثلاث موضوعات أساسية، وهي الصحة وأوجه عدم المساواة، والحيز المدني، واللاجئون/ات، والمهاجرون/ات.

وثق التقرير أن 43% من الدول المستهدفة بالرصد سنت قوانين جديدة لتقييد الحق في التعبير السلمي، و55% من هذه الدول استخدمت القوة المفرطة أو غير الضرورية ضد المتظاهرين/ات. كذلك قامت 54% من هذه الدول باعتقال مدافعين/ات عن حقوق الإنسان بشكل تعسفي.

يناقش التقرير أوضاع حقوق الإنسان في مصر في حوالي 4 صفحات ونصف، يستعرض فيها الانتهاكات البارزة التي طالت الحق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وكذلك عمليات قمع حرية التعبير بما في ذلك الاستمرار في حجب حوالي 600 موقع انترنت. يناقش التقرير كذلك بعض أشكال الانتهاكات الأخرى والتي طالت فئات بعينها العمال، واللاجئين/ات، والأقليات الدينية.

تعرض المنظمة جزء من محتوى التقرير عبر خريطة تفاعلية متاحة من هنا: https://bit.ly/3J23XOi
ويمكن الحصول على نسخة من التقرير كاملًا من هنا: https://bit.ly/3J1QnKP

نشرت «منصة العدالة الاجتماعية» تقريرًا جديدًا بعنوان «تشريعات عمل النساء منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر وحتى الآن» تتّبع فيه تطور القواعد القانونية الخاصة بتشغيل النساء في مصر، في القطاعين الخاص، والعام. وجد التقرير أن أول تدخل تشريعي لتنظيم عمل النساء في القطاع الخاص كان بالقانون رقم 80 لسنة 1933 والخاص بتشغيل النساء في الصناعة والتجارة. بينما يناقش التقرير تنظيم عمل النساء في القطاع العام بدأ من القانون رقم 210 لسنة 1951. يمكن الاطلاع على التقرير من هنا: https://bit.ly/3LBniYo

وللمهتمين/ات بقراءة جندرية لمشروع قانون العمل الجديد، والذي تتم مناقشته الآن داخل مجلس الشيوخ، نرشح لهم المقال الذي نشرته منظمة المرأة الجديدة حول هذا الموضوع وهو متاح من هنا: https://bit.ly/3ukyBP8
كما كتبت الأستاذة منى عزت، الباحثة في قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي مقالا حول نفس الموضوع، نشره موقع مصر 360، متاح من هنا: https://bit.ly/3GjWCrZ

نشر «المرصد المصري للصحافة والإعلام» تقريره السنوي عن حالة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال العام 2021. وفقا للتقرير، وثق «المرصد» 171 انتهاكًا ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات والمؤسسات الصحفية، وكانت حالات منع التغطية هو الانتهاك الأكثر تسجيلًا خلال العام 2021، يليه الفصل التعسفي للصحفيين/ات والإعلاميين/ات. وبالنسبة للتقسيم الوظيفي للانتهاكات فقد طالت 97% منها صحفيين/ات، في مقابل 3% فقط وقعت بحق إعلاميين/ات. للاطلاع على التقرير: https://bit.ly/3JZR5th

نشر «معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط» مقالًا للباحث محمد مندور، بعنوان «مصر وطن يعيش فينا.. ولا نستطيع العيش فيه: تنظيم وناشطية المصريين من المنفي» يناقش فيه واقع وجود جزء ليس بالقليل من الناشطين/ات المصريين/ات في بلاد المهجر الآن. يبدأ المقال برصد لفعاليات نظّمها مصريين/ات بالخارج للتفاعل مع قضايا حقوقية مصرية.

وينطلق من هذا النقطة للبحث عن إجابات لأسئلة عدة منها: لماذا اختار المصريون المنفي أفراد ومؤسسات بعد 2013؟ وكيف يمارس هؤلاء الناشطين/ات دورهم من الخارج والذي أطره «مندور» تحت عناوين منها المناصرة، وإنتاج المعرفة، وبناء التحالفات، والتشبيك. توظيف القانون الدولي. المقال كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3Khh9jT

العدد السابع

أهلًا بكم/ن في العدد السابع من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر ابريل.

نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي الموسّع حول ممارسات حقوق الإنسان في دول العالم، والذي تضمن تحليل لأوضاع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى. في جميع الدول التي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة وكذلك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال العام 2021.

فيما يتعلق بمصر، يناقش التقرير بشكل مفصل في حوالي 72 صفحة، حالة حقوق الإنسان في مصر تحت سبع أقسام رئيسية. اعتمد التقرير على ما اسماه بـ «تقارير موثقة» لوصف عدد من الممارسات التي تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان في مصر. جاء من بينها، التعذيب والاختفاء القسري، وفرض قيود خطيرة على حرية التعبير والصحافة والانترنت، وفرض قيود على عمل منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ومحاكمة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان وفرض حظر سفر تعسفي عليهم/ن. يمكن الوصول للجزء الخاص بمصر داخل التقرير (باللغة الإنجليزية) من هنا: https://bit.ly/3jGDTxQ وباقي دول العالم متاحة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3jK3eqK

نشرت «الجبهة المصرية لحقوق الإنسان» بالشراكة مع «مبادرة الحرية» تقريرًا بعنوان «العنف الجنسي خلال دورة الاحتجاز في مصر 2015-2022». يناقش هذا التقرير طبيعة الممارسات المندرجة تحت تعريف العنف الجنسي والتي قد تطال المتهمين/ات خلال دورة الاحتجاز في مصر. ويخلص التقرير لكون هذه الممارسات تستخدم كوسيلة للتعذيب، والعقاب، والإخضاع لسيطرة السلطة. وثق التقرير 655 واقعة عنف جنسي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير (2015 - 2022). التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/36jlmEK

بالتزامن مع الحديث عن التمويل والقروض، واتفاقات جديدة مع صندوق النقد الدولي. نشرت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» ورقة بحثية بعنوان «الإقراض من أجل التنمية في حالة مصر: بين الحقيقة والسراب». تتضمن الورقة عرضًا موجزًا تاريخيًا لتجارب مصر مع القروض منذ القرن التاسع عشر، تليه دراسة حالة للعاصمة الإدارية الجديدة في مصر، وهي واحدة من أحدث المشاريع القومية الضخمة الممولة بالديون. للاطلاع على الورقة: https://bit.ly/3JOw7wo

نشر «معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط» مقالًا للباحثة نورا نور الله، بعنوان «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة قاسية للعابرين/ات جندريًا». يحلل المقال أوضاع العابرين/ات جنسيًا في ثلاثة من دول منطقة الشرق الأوسط هم: مصر، ولبنان، وتونس. يتناول المقال الأُطر التشريعية المنظمة لرحلة العبور الجنسي في الدول الثلاث، والتي لم تخلُ من قيود سواء على المستوى القانوني أو مستوى الممارسات. يحلل المقال كذلك واقع تلقي الرعاية الطبية لهؤلاء الأشخاص بالإضافة لاستهدافهم بأنماط أخرى من الانتهاكات مثل الملاحقات الأمنية. المقال متاح عبر هذا الرابط: https://bit.ly/3JHY3Cg

نشر «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان» ضمن مجلته الإليكترونية «رواق عربي» ورقة بحثية للباحثة السورية «هبة الحامض». تهدف لتحليل ديناميات مأسسة الحراك المدني (NGOisation) في سياق التعبئة السياسية للنساء في المنفى. ويركز المقال على الناشطات السوريات اللاتي نزحن إلى برلين بعد 2011 نتيجة الأزمة السورية. وتوضح الورقة كيف تلعب ظاهرة مأسسة الحراك المدني دورًا مختلفًا وأكثر تعقيدًا في سياق المنفى، لا سيما من خلال الحيلولة دون انفصال الناشطات الكامل عن السياق السوري. فمن خلال أنواع مختلفة من الأنشطة مثل المناصرة والبحث وتقديم الخدمات، تُمكِّن المنظمات غير الحكومية الناشطات من البقاء كجزء من التعبئة من أجل حقوق الشعب السوري. للاطلاع على الدارسة: https://bit.ly/3xtv82I

نشرت «منظمة المادة 19» بالشراكة مع «الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في تونس»، دليلًا للممارسات الفضلى بخصوص المعالجة الصحفية لخطابات الكراهية. يهدف الدليل إلى تحسين أداء الصحفيات والصحفيين بخصوص التناول الإعلامي لخطابات الكراهية، وكيفية تمييز هذه الخطابات والتصدي لها. ورغم أن الدليل يعني بأمثلة من السياق التونسي إلا أنه غني بموضوعات تخص المعايير الدولية والإقليمية لحرية التعبير وحدود خطابات الكراهية. مما يجعله مفيدًا بشكل خاص للمتهمين/ات برصد مهنية وسائل الإعلام في السياق المصري. يمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3xC1yYq

أطلقت «مؤسسة المرأة الجديدة» و «متون» موقعًا الكترونيًا جديدًا، يحمل عنوان «بوابة النساء والقانون»، يمكن من خلاله الاطلاع على منظومة قوانين الأحوال الشخصية في مصر، وكذلك بعض مشروعات القوانين الخاصة بتنظيم الأحوال الشخصية والتي تقدمت بها جهات حكومية أو منظمات مجتمع مدني خلال السنوات الماضية. يتيح الموقع خدمة المقارنة والبحث داخل ما يحويه من نصوص قانونية. رابط الموقع: https://bit.ly/3KRSQZN

العدد الثامن

أهلًا بكم/ن في العدد الثامن من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر ابريل.

نشر «منتدى البدائل العربي للدراسات» دراسة جديدة بعنوان «اللامساواة والتعليم في ظل الأزمات: التعليم عن بعد في ظل الكوفيد في المنطقة العربية» تتضمن الدراسة تحليل تبعات تحول نظم التعليم في مصر وتونس ولبنان والمغرب إلى التعليم عن، بعد جزئيا أو كليًا خلال الأعوام الماضية جراء الانتشار الوبائي لمرض كوفيد 19 الذي يسببه فيروس كورونا المستجد. تناقش الدراسة أيضًا الفرص والتحديات التي يحملها نظام التعليم عن بعد في طياته، وكيف يمكن تطوير نظم تعليمية عادلة وفعًالة في ظل السياق الحالي. الدارسة متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/37SstF8

نشرت «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» تقريرها الربع سنوي حول حالة حرية التعبير في مصر خلال الربع الأول من العام 2022. يتضمن التقرير تحليلًا لأوضاع حرية التعبير في مصر من خلال رصد 4 محاور رئيسية - تمثل أقسام التقرير- وتشمل حرية الإعلام، والحقوق الرقمية، وحرية الابداع، والحريات الاكاديمية. تضمن التقرير رصد للتضييق الذي يطال وسائل الاعلام والاستهداف الذي يطال الصحفيين ونشطاء الانترنت في مصر، والذي يصل في أحيان كثيرة لحبسهم وملاحقتهم قضائيًا وصولًا لصدور أحكام قضائية نهائية ضدهم. كما هو الحال مع الناشطة أمل فتحي، التي أيدت محكمة النقض حكم حبسها على خلفية بثها لمقطع فيديو عبر موقع فيس بوك. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3vxMjOV

في السياق نفسه، نشر «المرصد المصري للصحافة والإعلام» تقرير إحصائي حول انتهاكات الحرية الصحفية والإعلامية خلال الفترة من يناير وحتى مارس 2022. وفق للتقرير، شهدت تلك الفترة حوالي 70 انتهاكًا بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، تنوعت الانتهاكات بين التعدي بالقول أو التهديد، إيقاف عن العمل، الفصل التعسفي، حجب الحقوق المادية، والفصل التعسفي. يتضمن التقرير أيضا رصد لأبرز المستجدات التي لحقت بالهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلاني في مصر. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3w67iXU

نشر «مركز شفافية للأبحاث والتوثيق وإدارة البيانات» و «المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية - نضال» تقريرا رصديا حول عقوبة الإعدام في مصر خلال الفترة من 2019- 2021 بما يشمل الأحكام القضائية وقرارات الإحالة للمفتي والأحكام التي تم تنفيذها. وفقا للتقرير فقد طالت هذه الاحكام والقرارات وعمليات التنفيذ 1977 متهمًا، يتم ملاحقتهم في 877 قضية مختلفة من بينها 816 قضية جنائية و61 قضية ذات خلفية سياسية. التقرير متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3kxCVEs كذلك يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات التفصيلية التي اعتمد عليها التقرير من هنا: https://bit.ly/3KsRdB3

نشرت «منظمة فريدريش ايبرت الألمانية - مكتب الجزائر» كتيب موجه لمنظمات المجتمع المدني حول منهجية البحث العلمي يتضمن تفصيل مبسط لفكرة البحث في العلوم الاجتماعية، وأسسها، بما يشمل التعريف بالبحث الكمي، والبحث النوعي، وطرق جمع البيانات وتحليلها. الكتاب متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3s6BuRH

* نحتفل اليوم - الأول من مايو- بيوم العمال العالمي، بهذه المناسبة ننشر ضمن هذه النشرة نص أحدث الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق العمالية وهي الاتفاقية رقم 190 لمنظمة العمل الدولية بشأن «القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل». لم تقم مصر حتى الآن بالانضمام لهذه الاتفاقية التي صدرت في يونيو 2019 بعد إقرارها من مؤتمر العمل الدولي. نص الاتفاقية كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3vRowZ8

العدد التاسع

أهلًا بكم/ن في العدد التاسع من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، التي صدرت خلال النصف الأول من شهر مايو.

نشرت منظمة «مراسلون بلا حدود» تصنيفها العالمي لحرية الصحافة للعام 2022. يهدف هذا التصنيف للمقارنة بين درجة الحرية التي يتمتع بها الصحفيون ووسائل الإعلام في البلدان الـ 180 التي يشملها التحليل. يقوم التصنيف على الدرجة المخصصة لكل بلد، من 0 إلى 100، بحيث تشير الدرجة العالية إلى مستوى عالٍ من حرية الصحافة في البلد المعني، والعكس صحيح. قالت المنظمة أن النسخة الحالية من التصنيف التي تحمل رقم 20 نُشرت تحت اسم «حقبة جديدة من الاستقطاب» بسبب زيادة الاستقطاب الإعلامي الذي يغذي الانقسامات داخل البلدان.

وعن مصر فقد حلت في المرتبة رقم 168 عالميًا بعد أن حققت 30.23 درجة ودخلت ضمن قائمة الدول الحائزة على أسوا تصنيف ضمن تصنيفات خمس يتضمنها المؤشر وهو تصنيف «سيئ جدًا»، وصف التقرير مصر بأنها «من أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين، حيث أضحت البلاد بعيدة كل البعد عن آمال الحرية التي حملتها ثورة 2011» للاطلاع على تفاصيل التصنيف لكافة الدول التي شملها التحليل: https://bit.ly/3PiTItj وللمهتمين بهذا الملف يمكن الاطلاع على التقرير السنوي الاحصائي عن حالة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال العام 2021 الذي نشره «المرصد المصري للصحافة والاعلام» الشهر الماضي. وهو متاح من هنا: https://bit.ly/3JZR5th

نشرت «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» ورقة مفاهيمية حول حيادية الأنترنت، وهو مصطلح شاع استخدامه خلال العقدين الماضيين في إطار المناقشات العالمية حول حوكمة الانترنت، ويعني معاملة جميع بيانات الإنترنت وحركة الاتصال بحيادية تامة ودون تمييز أو تفرقة، أو تعسف، أو حجب، أو الإلزام بمحتوى محدد. قدمت الورقة تعريف لحيادية الشبكة وكذلك أبرز الانتهاكات الشائعة لهذا المبدأ مثل الحجب، وحظر وصول المستخدمين/ات أو عرقلتهم، والإبطاء، والتمييز، والأولويات مدفوعة الثمن. الورقة متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/3IgDEdJ

وحول نفس الموضوع نشرت «مجتمع للتقنية والقانون- مسار» مقالًا بعنوان « حيادية الإنترنت.. ما هي؟ وكيف تؤثر علينا؟» يتضمن تحليلًا لأهمية حيادية الإنترنت والآثار السلبية الناتجة عن غيابها، بالإضافة لتتبع لتجارب بعض الدول في تنظيم مبدأ حيادية الانترنت من بينها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3PlZtq2

نشرت « كوميتي فور جستس « تقريرها السنوي لعام 2021 حول مراقبة الانتهاكات داخل السجون ومراكز الاحتجاز المصرية. صدر التقرير هذا العام تحت عنوان «سجون مصر: مراكز إصلاح وتأهيل أم مقابر لحقوق المصريين». رصدت المنظمة في تقريرها 7369 انتهاكًا داخل 66 مقرًا رسميًا وغير رسمي للاحتجاز، توزعت بين 19 محافظة بمختلف أنحاء الجمهورية وعبر عديدٍ منْ أنماط الانتهاكات؛ تصدرها الحرمان من الحرية تعسفيًا بواقع 4885 انتهاكًا، يليه الاختفاء القسري بواقع 1668 انتهاكًا، وسوء أوضاع الاحتجاز بواقع 598 حالة، والتعذيب 156 حالة.

وعلى صعيد المحافظات، قالت المنظمة إن محافظة القاهرة تصدرت محافظات مصر من حيث عدد الانتهاكات التي شهدتها. حيث سجلت القاهرة حوالي 68% من العدد الإجمالي للانتهاكات، تليها محافظة الشرقية مسجلة نسبة 16%. التقرير كاملًا متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3a62RVZ

نشرت المنصة الاليكترونية لمشروع «حلول للسياسات البديلة» التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة، مقالًا للباحثة نانا أبو السعود بعنوان «سلسلة مِن العُقَد: دراسة مُقترح مقدَّم مِن منظَّمات نسويَّة حول الإجهاض في مصر» تتناول فيه التنظيم القانوني للحق في الإجهاض داخل مقترح التشريع الذي تقدمت به عدد من منظمات المجتمع المدني المصرية لمواجهة العنف ضد النساء. يتتبع المقال تكلفة تجريم الحق في الإجهاض في مصر على حياة النساء، كما يعرض مجموعة من الدروس المستفادة للحراك الذي قادته الحركات النسوية من أجل إقرار الحق في الإجهاض في المكسيك وكولومبيا.

المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3PtJVAO وللمتهمين/ات بهذه القضية نرشح لهم/ن دليل المبادئ التوجيهية الذي نشرته منظمة الصحة العالمية في مارس الماضي بشأن الرعاية في حالات الإجهاض. الدليل متاح باللغة الإنجليزية عبر الرابط: https://bit.ly/3MYDy75

نشر موقع «المنصة» الصحفي مقالًا للباحث إسحاق إبراهيم بعنوان «جلسات «الصلح» العرفية: غياب العدالة وإنتاج القهر» يحلل فيه الجلسات غير الرسمية التي تنتهي إليها غالبية أحداث التوترات والاعتداءات الطائفية في مصر بعيدًا عن مرفق العدالة وقواعد القانون. يتتبع المقال عددًا من تلك الجلسات، وما صدر عنها من قرارات متضمنًا انتهاكات إضافية، غالبًا ما تتضمن غلق للكنائس أو المبان الدينية، أو تهجير لبعض السكان المسيحيين بعد اجبارهم على بيع ممتلكاتهم.

المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3Ljc7D8 في هذا السياق من المهم الإشارة لدراسة قديمة - من إعداد الباحث نفسه- تتناول ذات القضية بشكل مفصل، سبق ونشرتها «المبادرة لمصرية للحقوق الشخصية» تحت عنوان «في عُرف من؟ دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسؤولية الدولة» وهي متاحة من هنا: https://bit.ly/3LnLwoe

* استجابة لدعوات الحوار التي وجهها رئيس الجمهورية مؤخرًا والتي تضمنت الحديث عن ملف سجناء الرأي. نشرت 8 من منظمات حقوق الإنسان المصرية مقترحًا بمعايير وضوابط للإفراج عن جميع السجناء السياسيين في مصر. يمكن الاطلاع على المقترح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3LI6BQn

العدد العاشر

أهلًا بكم/ن في العدد العاشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، التي صدرت خلال النصف الثاني من شهر مايو.

نشرت «منظمة العفو الدولية» تقريرها السنوي حول عقوبة الإعدام في العالم خلال العام 2021. وثّق التقرير تنفيذ 579 إعدامًا في 18 دولة خلال عام 2021. وهو الرقم الذي يزيد بنسبة 20% عما تم تسجيله في العام السابق، 2020.

حلت الصين في مقدمة الدول التي نفذت إعدامات، تلتها إيران، ثم مصر كثالث أكثر دولة في العالم تنفيذًا لعقوبة الإعدام بعد أن نفّذت 83 عملية إعدام. لكن بالنسبة لعدد أحكام الإعدام فقد سجلت مصر المرتبة الأولى عالميًا بعد أن وثّقت المنظمة صدور أحكامًا بإعدام ما لا يقل عن 356 شخصًا من المحاكم المصرية المختلفة، وهو الرقم الذي يزيد عن عدد الأحكام المسجلة في العام السابق بنسبة 34%.

وثق التقرير كذلك تخلي دولتين جديدتين عن عقوبة الإعدام والغاءها من قوانينها الداخلية وهن سيراليون، وكازاخستان، ليرتفع بذلك عدد الدول التي الغت عقوبة الإعدام في القانون إلى 108 دولة، بينما يبلغ عدد الدول التي الغتها في القانون وفي الواقع الفعلي 144 بلدًا. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3xaaQdq

وحول الأسباب التي تستند إليها الحركات المنادية بإلغاء عقوبة الإعدام في مختلف انحاء العالم يمكن الاطلاع على منشور قصير من إعداد منظمة العفو الدولية أيضا ومتاح من هنا: https://bit.ly/3NG1v2G

نشر «مركز شفافية للأبحاث والتوثيق وإدارة البيانات» قاعدة بيانات جديدة تتضمن ما تمكن المركز من حصره من وقائع القبض، والاستيقاف، والاحتجاز، ذوات الخلفية السياسية خلال عامي 2020-2021. وفقًا للمركز فقد تمت ملاحقة ما يزيد عن 16000 شخصًا في قضايا سياسية خلال تلك الفترة. عُرض 56.7% منهم على نيابة أمن الدولة، مقابل عرض شخص واحد فقط على النيابة العسكرية، فيما عرض الباقي على النيابة العامة. وفقًا لقاعدة البيان والتقرير الملحق بها فقد تم إطلاق سراح 32.5% من إجمالي المحبوسين الذين رصدهم، واستمرار حبس 30% منهم سواء حبس احتياطي أو لقضاء العقوبة، فيما لم يتم تأكيد الوضع القانوني الحالي بالنسبة لـ 38% ممن تم توثيق ملاحقتهم.

التقرير الذي يضم المؤشرات الرئيسية متاح من هنا: https://bit.ly/3t5YCjK وقاعدة البيانات كاملة متاحة من هنا: https://bit.ly/3PSHMyH

نشرت «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» تقريرًا جديدًا بعنوان «حظ الأنثى - إرث المسيحيات المصريات بين النص الدستوري وعقيدة المحاكم». يقدم «حظ الأنثى» ملخصًا لتاريخ النصوص القانونية المنظمة لمسائل الأحوال الشخصية للمسيحيين في مصر الحديثة. ثم يستعرض التقرير أنماط تعامل المحاكم المصرية المختلفة في الأعوام الأخيرة - من الدلتا إلى الصعيد - مع معضلة نصيب المسيحيات من الإرث.

كما يوضح مدى التضارب الذي وسم قرارات هذه المحاكم في ظل غياب كل من الإطار القانوني والتفسير القضائي الجامع. ومن بين ما يكشفه «حظ الأنثى» أن المسيحيات بصعيد مصر ومحافظات القناة هن الأسوأ حظا، حيث لم يصدر أي حكم بهذه المناطق يلزم بتطبيق مبادئ الشريعة المسيحية في الإرث. وذلك في حين أن مثيلاتهن بالقاهرة والإسكندرية تمكّنّ من تطبيق مبادئ شريعتهن وحصلن على حقهن في الإرث بالتساوي مع الذكور. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3NcvMq2

وكانت «المبادرة» قد أطلقت في يوليو 2019 حملتها «مسيحيات في البطاقة... مسلمات في الإرث» بهدف التنبيه إلى معاناة آلاف النساء المسيحيات المحرومات من الحق في الاحتكام إلى مبادئ شريعتهن بخصوص توزيع أنصبة الإرث، وإصرار المحاكم على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية بالمخالفة للنص الصريح في المادة الثالثة من دستور 2014. تمكنت المبادرة من انتزاع حكم بإقرار توزيع الإرث بين الورثة بالتساوي بين الذكور والإناث في الدعوى رقم 3743 لسنة 2019. يمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3Q0EIAK كما يمكن الاطلاع على نص مذكرة الدفاع التي قدمتها محامية المبادرة «هدى نصر الله» في هذه القضية من هنا: https://bit.ly/3zazkoz

نشرة «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» ورقة بحثية جديدة بعنوان «المراقبة الجماعية.. ممارسة ممنهجة في مؤسسات الدولة» تناقش من خلالها ما اعتبرته عملية مراقبة رقمية شاملة لمستخدمي/ات الانترنت في مصر من خلال تناول دور عدد من الجهات الرسمية في تعقب عدد من المواطنين/ات على خلفية ما نشروه عبر منصات التواصل الاجتماعي وغيرها من المواقع. في مقدمة هذه الجهات إدارة البيان والتوجيه بالنيابة العامة، والإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية، والمجلس الأعلى للإعلام، وغيرهم. تتبعت الورقة كذلك الأطر التشريعية التي اعتمدت عليها هذه الجهات في ممارسة هذه الرقابة. للاطلاع على الورقة: https://bit.ly/3m7SSC4

العدد الحادي عشر

أهلًا بكم/ن في العدد الحادي عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، التي صدرت خلال النصف الأول من شهر يونيو.

دولي وإقليمي

نشرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا بالأمم المتحدة (الاسكوا) تقريرًا جديدًا يحمل عنوان «عدم المساواة في المنطقة العربية- قنبلة موقوتة». يعتمد هذا التقرير على البيانات التي وفرها تقرير عالمي أصدرته مجموعة باثفايندرز تحت عنوان: «من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والإدماج»، ويحلل بعض أشكال عدم المساواة التي فاقمتها آخر التطورات العالمية والإقليمية.

يبدأ تقرير (الاسكوا) بإبراز حقيقة مفادها أن المنطقة العربية هي الأقل مساواة في العالم. في عام 2020، كانت نسبة 58% من الدخل القومي بأيدي أغنى 10%، مقابل 8% فقط بأيدي أفقر 50% من السكان. يناقش التقرير أبعادًا مختلفة لعدم المساواة تشمل أيضا عدم المساواة بين الجنسين إلى جانب عدم المساواة الاقتصادية. ويحلل العوامل المختلفة لاستمرار هذه الظواهر داخل المنطقة العربية لاسيما النزاعات المسلحة طويلة الأمد. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3HsrqZP كما يمكن الاطلاع على ملف تفاعلي يحوي أهم ما جاء بالتقرير من هنا: https://bit.ly/3QtJWFi

نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي حول «الحريات الدينية في العالم 2021»، والذي يتضمن تحليل لأوضاع الحريات الدينية في معظم دول العالم. يتم تقديم التقرير للكونجرس بشكل سنوي بدًا من العام 1999. ويستند التقرير إلى مسودات أولية توفرها سفارات الولايات المتحدة بناءً على معلومات من المسؤولين الحكوميين والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية والصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان، والأكاديميين، ووسائل الإعلام، وغيرها.

فيما يتعلق بمصر فقد أبرز التقرير عددًا من الأحكام القضائية التي صدرت في مواجهة الأشخاص الذين أُدينوا بارتكاب جرائم عنف ضد رجال دين أقباط، أو ضد كنائس. انتقد التقرير حبس بعض المواطنين بسبب معتقدهم الديني، أو بسبب أراء دينية جهروا بها، مثل حكم الحبس الصادر في حق المدون الملحد أنس حسن، وواقعة القاء القبض على المدون القرآني رضا عبد الرحمن. كذلك انتقد التقرير حظر استيراد وتداول المؤلفات الدينية الخاصة بالبهائيين وبطائفة شهود يهوه. التقرير كاملًا متاح من هنا (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3O1QIWq والجزء الخاص بمصر داخل التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3O17oYQ

نشر مكتب منظمة فريدرش ايبرت الألمانية في بيروت دراسة قصيرة بعنوان «العاملات الزراعيات، حقوق ضائعة.. ما بين الاستغلال والتهميش». تحلل الدراسة أوضاع العمالة الزراعية من النساء في أربع بلدان عربية هي مصر، والمغرب، والأردن، وتونس. بما يشمل استعراض الأُطر التشريعية المنظّمة لعمالة النساء في القطاع الزراعي في هذه الدول، والفجوات الموجودة على أرض الواقع فيما يتعلق بتطبيق هذه التشريعات. كذلك تستعرض الدراسة تدخلات الجهات الحكومية، وعملية دمج قضايا العاملات الزراعيات في العمل النقابي. الدراسة متاحة من هنا: https://bit.ly/3b7tsm0

محلـي

نشرت مجموعة «براح آمن» النسوية تقريرها السنوي حول حوادث العنف الأسري ضد النساء والفتيات في مصر خلال العام 2021. يعتمد التقرير على تحليل الأخبار المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة وما تتضمنه من حوادث انتهاك لحقوق النساء داخل الأسرة. وفقًا للتقرير فقد وقعت غالبية أشكال العنف داخل الأسرة تجاه فئة الزوجات بنسبة 59.3%، تليها البنات (جمع ابنة) بنسبة 15.6%. أما عن أشكال العنف فقد كان القتل هو الشكل الأكثر تكرارًا في الحوادث التي رصدها التقرير بنسبة 23.9%، يليه الضرب بنسبة 17.8%. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3N6S5g4

رصد انتشار حالات العنف الواقع على النساء من خلال الأخبار هي منهجية لجأت إليها بعض المجموعات النسوية في مصر في السنوات الأخيرة في محاولة للخروج بتصورات حول مدى انتشار هذه الجرائم، في ظل غياب الأرقام الرسمية في هذا الشأن، والتي كان أخرها ما كشف عنه المسح الصحي السكاني مصر 2014. في هذا السياق أيضًا نشرت مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة تقريرًا مشابهًا لكنه يغطى العنف الذي يقع داخل نطاق الأسرة وفي المجال العام أيضًا. يمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3xX9cwa

نشرت «مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان» ورقة بحثية بعنوان «الحبس الاحتياطي الممدد ومحاولات الإصلاح». تتناول الورقة تعريف الحبس الاحتياطي، وتأثيره على الحقوق الأساسية للمواطنين/ات. تناقش الورقة التنظيم القانوني للحبس الاحتياطي ومعاملة المحبوسين/ات احتياطيًا وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية، وقانون تنظيم السجون، وتعدد الجهات القضائية المختلفة وسلطة كلٍ منها فيما يتعلق بالأمر بالحبس الاحتياطي. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3tGJw4C

استخدام الحبس الاحتياطي الممتد أحد أبرز سمات منظومة العدالة الجنائية في مصر خلال السنوات الأخيرة لاسيما في القضايا ذات البُعد السياسي. يوثق تحقيق أجرته منصة «اريج» بالتعاون مع موقع «مدى مصر» حبس ما لا يقل عن 10400 شخص احتياطيًا على خلفية قضايا سياسية، أو اجتماعية اقتصادية في الفترة من 2013- 2016. نُشر هذا التحقيق عام 2018 تحت عنوان «معتقلون للأبد: آلة الحبس الاحتياطي تعمل ذاتيًا» يمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3mTdmyO

نشر موقع «مدى مصر» الصحفي، مقالًا لندى عرفات، ومحمد أشرف، يحمل عنوان «ادفع عشان تعدي: وجه جديد لمجانية التعليم» يتناولا فيه النفقات التي يدفعها المواطنين/ات لتعليم أطفالهم في المدارس الحكومية. والتي يفترض أن تكون مجانية بموجب النص الدستوري والتي تضم 22.5 مليون طالب/ة. يرجع المقال سبب هذا التحول في طبيعة الخدمة (المجانية) إلى ضعف الانفاق الحكومي على التعليم. المقال كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/39uy0m3

يشير المقال لإصدار بحثي قصير حول قضية الانفاق الحكومي على التعليم سبق ونشرته «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» في نهاية عام 2021، يحمل عنوان «عشر حقائق عن الإنفاق على التعليم في مصر»، يمكن الوصول إليه من هنا: https://bit.ly/3QoL393

أطلقت «كوميتي فور جستس» خدمة جديدة للمحامين/ات والباحثين/ات لمساعدتهم في متابعة أجندة المحاكمات ذات البُعد السياسي في مصر. يمكن الوصول لـ «أجندة المحاكمات السياسية» من هنا: https://bit.ly/3Ht-8PNg

العدد الثاني عشر

أهلًا بكم/ن في العدد الثاني عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، التي صدرت خلال النصف الثاني من شهر يونيو 2022.

دولي وإقليمي

نشرة منظمة «اليونيسف» تقريرًا جديدًا حول تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال بالاعتماد على البيانات التي توافرت للمنظمة عبر 16 عامًا من توثيق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع في الفترة من 2005-2020.

وجد التقرير، وعنوانه «خمسة وعشرون عاماً في مجال الأطفال والنزاع المسلح: اتخاذ الإجراءات لحماية الأطفال في الحروب»، أنه قد تم التحقق من مقتل أو إصابة 104,100 طفل في أوضاع النزاعات المسلحة بين عامي 2005 و2020؛ كما تم التحقق من تجنيد أو استخدام 93,000 طفل من قبل أطراف النزاعات؛ وتم التحقق من تعرّض 25,700 طفل للاختطاف على يد أطراف النزاعات؛ وعانى ما لا يقل عن 14,200 طفل من الاغتصاب، أو الزواج القسري، أو الاستغلال الجنسي، أو أشكال جسيمة أخرى من العنف الجنسي على يد أطراف النزاعات. وقد تحقّقت الأمم المتحدة من أكثر من 13,900 حالة اعتداءات ضد المدارس والمستشفيات، إضافة إلى ما لا يقل عن 14,900 حالة من منع الوصول الإنساني إلى الأطفال منذ عام 2005. النسخة العربية من التقرير متاحة من هنا: https://uni.cf/3yF4wvz

نشرت «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» تقريرها السنوي حول النزوح القسري والذي حمل عنوان «الاتجاهات العالمية للنزوح القسري في عام 2021». يحلل التقرير أحدث البيانات التي سجلتها «المفوضية» حول النزوح القسري في مختلف أنحاء العالم. وفقا للتقرير، بلغ عدد المهجرين جراء الحروب والعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان في نهاية عام 2021، حوالي89.3 مليون شخص، بزيادة تصل إلى 8% عن العام السابق.

التقرير نفسه يرصد أنه خلال الأشهر الأولى من عام 2022 وجراء الأزمة الأوكرانية وغيرها فقد تجاوز رقم النازحين/ات قسريًا، 100 مليون شخص. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3NCFOjx

نشرت «منظمة فريدرش ايبرت» الألمانية (مكتب الأردن) كتابًا جديدًا بعنوان «سنوات من النضال، الحركة النسوية في الأردن» تقدم من خلاله توثيقًا لموجات ونضال الحركة النسوية في الأردن. يتكون الكتاب من 11 فصلًا بتتبع لتاريخ الحركة بدءًا من فترة الأربعينات وحتى نهاية القرن العشرين، وفي الفصل الثاني يشتبك الكتاب مع السنوات العشرين الأخيرة والتي شهدت الموجات الاحتجاجية الواسعة في عدد من بلدان المنطقة. من بينها الأردن.

ثم ينتقل الكتاب في فصوله التالية لتوثيق عدد من نضالات الحركة، وبعض المتغيرات التي أثّرت على حياة وحقوق النساء الأردنيات. الكتاب متاح من هنا: https://bit.ly/3ycDjyT

محلي

نشرت منظمة «هيومينا لحقوق الإنسان» والمشاركة المدنية» تقريرًا جديدًا بعنوان «شركاء في القمع» يناقش أبرز المضايقات القضائية التي يتعرض لها المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في مصر نتيجة لنشاطهم الحقوقي. يستعرض التقرير بشكل موجز أشكال الانتهاكات التي لحقت بالمدافعين/ات بدأ من منتصف العام 2013 وحتى الربع الأول من العام 2022، والتي شملت الحبس الاحتياطي المطوّل وإعادة تدوير بعض المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في قضايا جديدة، ومحاكمة بعض المدافعين/ات أمام محاكم استثنائية، إدراج بعض المدافعين/ات على قوائم الإرهاب. بالإضافة لممارسة المنع التعسفي من السفر، وتجميد الأموال في مواجهة عددًا من المدافعين/ات. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3bMeNNq

نشرة «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» ورقة بحثية بعنوان «لمعتنقي «الأديان السماوية» حصرًا؟ - كيف ناقشت الأعمال التحضيرية للدساتير المصرية قضايا حرية الدين والمعتقد؟»، تقدم من خلالها قراءة متعمقة للنقاشات التحضيرية للدساتير المصرية حول مواد حرية الدين والمعتقد، بدأ من دستور 1923 وحتى الدستور الحالي، دستور 2012. تستهدف الورقة بيان كيفية تناول التيارات والقوى السياسية المختلفة لقضايا حرية الدين والمعتقد، والكيفية التي غدا بها مصطلح الأديان السماوية مستخدما بكثافة للحد من الحريات الدينية والتنوع الديني داخل البلاد. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3bLhoqV

للمهتمين/ات بملف العدالة الجنائية، ومراقبة المحاكمات، فقد صدر تقريران جديدان في هذا الشأن، أولهما تقرير «عندما يصبح العمل السياسي جريمة: جرائم النشر كأداة لتقييد المعارضة المدنية» والذي تناول مراقبة محاكمة البرلماني السابق «زياد العليمي» وآخرون في القضية رقم 957 لسنة 2021 جنح أمن الدولة طوارئ، وهو من اصدار «المفوضية المصرية للحقوق والحريات». متاح من هنا: https://bit.ly/3OPNRKW .

والثاني تقرير نشرته «الجبهة المصرية لحقوق الإنسان» وحمل عنوان «تعذيب.. فحبس.. فمحاكمة، تقرير تحليلي حول أبرز الانتهاكات التي تعرض لها المتهمين في مرحلة ما قبل المحاكمة في القضية 95 لسنة 2022 المعروفة إعلاميًا بـ (قضية محتجزي قسم السلام)». التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3NDuT9l

أطلقت «المفوضية المصرية للحقوق والحريات»، بالتزامن مع اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، موقع «شبر وقبضة». وهو موقع معني بمؤازرة

أسـر السـجناء فـي مصـر مـن خلال نشـر معلومـات تخـص وسـائل المـواصلات الممكنـة للوصـول إلـى السـجون، وأرقـام الحسـابات البريديـة لإيـداع الأمـوال لذويهـم. يضـم الموقـع خريطـة للسـجون ويعـرض أيضًـا وصفًـا لنشـأة وظـروف الاحتجـاز فـي عـدد مـن السـجون كمقدمـة لتغطيـة سـجون أخـرى فـي الفتـرة القادمـة. يمكـن الوصـول للموقـع مـن هنـا: https://bit.ly/3ujNzUN

العدد الثالث عشر

أهلًا بكم/ن في العدد الثالث عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، التي صدرت خلال النصف الأول من شهر يوليو 2022.

نشرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وعدد من الوكالات الأممية الأخرى، تقريرها السنوي «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022» والذي يناقش المستجدات حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أحدث تقديرات تكلفة اتباع نظام غذائي صحي.

وفقًا للتقرير ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الجوع عالميًا إلى 828 مليون شخص في عام 2021، يمثل ذلك زيادة بنحو 46 مليون شخص منذ عام 2020، وزيادة بنحو 150 مليون شخص عن الرقم المسجل عام 2019. تقول هذا الأرقام ببساطة أن العالم يسير في الاتجاه المعاكس لهدف القضاء على الجوع، وهو أحد الأهداف الرئيسية في أجندة التنمية المستدامة 2030.

استمرت كذلك الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالأمن الغذائي في عام 2021 - عانت 31.9% من النساء في العالم من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد، مقارنة بـ 27.6% من الرجال. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3OfgMHJ

أطلق المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقرير «حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2021» الذي كشف أن المنطقة العربية لا تزال منطقة منشأ وعبور رئيسية، وإحدى الوجهات المفضّلة للمهاجرين الدوليين والأشخاص الذين هُجّروا قسرًا. في عام 2020، استضافت الدول العربية حوالي 15% من المهاجرين واللاجئين في العالم (41.4 مليون مهاجر ولاجئ).

واستضافت 12 دولة من المنطقة 14% من العمال المهاجرين في العالم. علاوة على ذلك، قصد نحو 9.3 مليون لاجئ المنطقة التماسًا للحماية، منهم 3.6 مليون لاجئ من المشمولين بولاية مفوضية اللاجئين، و5.7 مليون فلسطيني من المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). أما فيما يتعلق بالهجرة إلى الخارج، فقد هاجر 32.8 مليون شخص أو أجبروا على النزوح من البلدان العربية في عام 2020 حسب التقديرات، بينما مكث 44% منهم في المنطقة. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3aHWicI

نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة «فير سكوير» تقريرًا جديدًا بعنوان «مصر: منع السفر التعسفي يخنق المجتمع المدني» توثق فيه أثر منع السفر التعسفي الذي تفرضه السلطات في مصر على عشرات من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والناشطات النسويات، والصحفيين/ات، على حياة هؤلاء الأشخاص وعائلاتهم.

اعتمد التقرير على مقابلة 15 شخص فرضت عليهم السلطات منع سفر لمدد تصل إلى ست سنوات

في بعض الحالات. من بين الأشخاص الـ 15 الذين تمت مقابلتهم، واجه 6 أشخاص تجميد أصول أدى إلى عزلهم عن النظام المصرفي تمامًا. كذلك روى كل من تمت مقابلته تقريبا أنه فقد فرص العمل والدخل. قال كثيرون إن الأثر النفسي لعدم معرفة متى ستنتهي هذه القيود التعسفية قد أثر بشكل خطير على صحتهم العقلية. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3RInSYb

كانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» صاحبة أول تقرير تناول ممارسات منع السفر التعسفية في مصر، والذي نشر في 1 نوفمبر 2015 تحت عنوان «المصريون يواجهون منعًا واسعًا من السفر»، يمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3z9mV3N . في نوفمبر 2016 نشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، تقرير أكثر تفصيلًا حول القضية نفسها بعنوان «ختم عبور»، وهو متاح من هنا « https://bit.ly/3yMom6N . التقرير الأخير المتعلق بهذه القضية هو تقرير «حدود مغلقة: كيف تحولت مصر إلى سجن كبير للحقوقيين؟» الذي نشره مركز هردو لدعم التعبير الرقمي عام 2018. وهو متاح من هنا: https://bit.ly/3vieroP

وحول المنع التعسفي من السفر أيضًا، نشر معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، ومبادرة الحرية، تقرير باللغة الإنجليزية حول إساءة استخدام منع السفر من قبل السلطات المصرية. اعتمد التقرير على مقابلة 12 شخص ممن تعرضوا للمنع من السفر خلال الفترات الماضية، كذلك حلل التقرير الإطار القانوني الناظم للمنع من السفر في مصر، وكيف ساهم غياب التنظيم القانوني لهذا الإجراء في إساءة استخدامه من قبل السلطات. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3PQYNsn

نشر «المنبر المصري لحقوق الإنسان» ورقة بحثية جديدة بعنوان «الاقتصاد السياسي للحرمان الاجتماعي» تتناول ظاهرتي الحرمان الاجتماعي والفقر في مصر من منظور الاقتصاد السياسي بطريقة تجمع بين السياسة والتحليل الهيكلي، وتوفر وجهة نظر شاملة لظاهرة الحرمان الاجتماعي. ومن هنا، فإن الورقة تبحث في الجذور الهيكلية للحرمان الاجتماعي، إلى جانب تحليل السياسات التي تنبثق من العوامل الهيكلية لهذه الظاهرة، وتقدم في النهاية مجموعة من التوصيات حول كيفية معالجة الحرمان الاجتماعي، من منظور هيكلي وسياسي. للاطلاع على الورقة: https://bit.ly/3AV4dxY

نشرت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» مقالًا للباحث أحمد عزب، بعنوان «القطاع الخاص الصحي في ظل ازمة كوفيد» يناقش فيه دور جناحي النظام الصحي في مصر (المستشفيات العامة - القطاع الخاص) في التعامل مع تبعات جائحة كوفيد 19 ويحاول أن يثبت أن المستشفيات العامة كانت الخط الأول والأساسي أمام ملايين المواطنين والمواطنات في مصر خلال الأزمة، وأن القطاع الخاص الصحي رغم استحواذه على عائد ضخم من الأموال التي تصرف على الصحة من جيوب المواطنين كان جزءًا من الأزمة خلال الجائحة. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3PuedSW

نشرت منصة «ولها وجوه أخرى» مقالًا للصحفية رنيم العفيفي، بعنوان «من أجل مدن تعترف بأحقية النساء فيها: ما هو التخطيط العمراني المستجيب والمراعي لاعتبارات النوع؟» تناقش فيه تأثير التخطيط العمراني على حياة النساء وكيف تعاني النساء بشكل مختلف عن الرجال من التخطيط العمراني للمدن. تطرح رنيم كذلك تجربة العاصمة النمساوية فيينا، وكيف أعيدت هيكلة المدينة من منظور يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3B1BAzv

نشرت «منظمة العفو الدولية» تقريرًا قصيرًا يتضمن الأثر الإيجابي لعمل المنظمة وشركائها من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم خلال النصف الأول من العام 2022. التقرير حمل عنوان «انتصارات حقوقية جديرة بالاحتفاء حُققت في عام 2022»، ويمكن الاطلاع عليه من هنا: https://bit.ly/3IHFvmN

أطلقت مؤسسة بلادي-جزيرة الإنسانية موقع «أطلس سجون مصر»، وهو موقع إلكتروني يشمل مدونة تنشر من خلالها تحديثات دوريّة ومواد علميّة وتراقب الإطار القانوني المصري من منظور حقوقي. يعرض الموقع ايضًا معلومات حول المقبوض عليهم من النساء والأطفال على خلفيّة قضايا سياسية، بالإضافة للسجون التي يقبع بها السجناء والسجينات السياسيين/ات. يمكن الوصول للموقع من هنا: https://bit.ly/3zcRQMA

العدد الرابع عشر

أهلًا بكم/ن في العدد الرابع عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر يوليو 2022.

أصدرت منظمة الصحة العالمية التقرير الأول من نوعه حول صحة اللاجئين/ات والمهاجرين/ات، وهي الفئات التي تمثل 1/8 من سكان العالم. أي حوالي مليار إنسان. استند هذا التقرير لمستخلصات إقليمية حللت تمتع اللاجئين/ات والمهاجرين/ات في أقاليم العالم الرئيسية بالحق في الصحة.

يُظهر التقرير أن صحة اللاجئين والمهاجرين ليست أسوأ من صحة السكان المضيفين بالفطرة، وإنما يعود تردي الحصائل الصحية لهذه الفئات السكانية إلى تدني مستوى المحددات المتعددة للصحة، مثل التعليم والدخل والسكن والحصول على الخدمات، ويتفاقم بفعل الحواجز اللغوية والثقافية والقانونية وغيرها وتفاعل كل هذه المحددات خلال دورة الحياة. ويؤكد التقرير أن تجربة الهجرة والتشرد عامل رئيسي في صحة الشخص ورفاهه، خصوصاً عند اقترانه بالمحددات الأخرى. فعلى سبيل المثال، خلص تحليل وصفي شمل أكثر من 17 مليون مشارك من 16 بلداً في خمسة أقاليم للمنظمة، إلى أن احتمال استفادة العاملين/ات المهاجرين/ات من الخدمات الصحية يقل عن سواهم من العاملين غير المهاجرين، وأنهم أكثر عرضةً منهم لإصابات العمل. للاطلاع على موجز التقرير باللغة العربية: https://bit.ly/3vxDWSW وللاطلاع على التقرير كاملًا (متاح بالإنجليزية): https://bit.ly/3SegLHb

نشرت منظمة حقوق الإنسان أولًا، ومعهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط ورقة معلومات قصيرة بعنوان «أسئلة وأجوبة بشأن برنامج عقوبات ماغنيتسكي الدولية» توضح فيها بعض النقاط الأساسية حول قانون/برنامج عقوبات ماغنيتسكي الذي أصدرته الولايات المتحدة، والذي يسمح لها بفرض عقوبات على الأفراد والمؤسسات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان بالعالم.

تشرح الورقة مدى أهمية هذا البرنامج وقابليته للتطبيق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكيف يُمكن لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة والعالم أن تُشارك فيه. للاطلاع على الورقة: https://bit.ly/3QbIBTF

نشرت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان اليوم تقريرًا بعنوان «أجساد خارج حسابات الدولة» والذي سلط الضوء على أوضاع الاحتجاز داخل أقسام الشرطة في مصر. يعتبر هذا التقرير بمثابة تقرير ختامي لمشروع مرصد أقسام الشرطة الذي وثق أوضاع الاحتجاز داخل 24 قسم شرطة من مختلف محافظات مصر بين عامي 2016 و2021. سعى المشروع لتغطية الأبعاد المختلفة لعملية الاحتجاز داخل أقسام الشرطة، بما في ذلك التدابير الاحترازية والمراقبة الشرطية.

الهدف من التقرير ليس تقديم إحصاءات ممثلة عما يجري داخل أقسام الشرطة، بل رسم صورة عامة وخطوط عريضة بناء على ما تكرر في شهادات المحتجزين/ات السابقين. ينقسم التقرير إلى فصلين. يتناول الفصل الأول وصفًا لموقع أقسام الشرطة من دورة الاحتجاز التي تبدأ بإلقاء القبض على

المحتجز وتنتهي بالإفراج عنه، ثم مناقشة لأبرز الجوانب التي حظيت باهتمام المواثيق الدولية بأقسام الشرطة كأماكن احتجاز ذات طبيعة خاصة، وأخيرا المواضع التي تعرض فيها الدستور والقانون واللوائح المصرية لتنظيم الاحتجاز داخل أقسام الشرطة. أما الفصل الثاني فيحاول رسم صورة عامة لتجربة الاحتجاز داخل الأقسام من واقع المعلومات التي جمعت في إطار مشروع المرصد. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3Sju8FQ

نشرت مؤسسة بنت النيل «تحت التأسيس» تقريرًا بعنوان «قتلت مرتين، التغطية الصحفية لجريمة قتل الطالبة نيرة». تقدم من خلاله قراءة نقدية للتغطيات الإخبارية الخاصة بجريمة قتل الطالبة نيرة داخل عينة من المنصات الصحفية المصرية، وبحث مدى التزام هذه التغطيات بالقواعد المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي، وكذلك مدى مراعاة تلك التغطيات لمعايير التغطية الصحفية الحساسة جندريًا.

يتكون التقرير من فصلين، يقدم الفصل الأول بعض المبادئ الخاصة بتغطية جرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل عام بينما يتناول الفصل الثاني تحليل لـ 396 مادة خبرية نشرتها المواقع الاليكترونية (أخبار اليوم - مصراوي - الوطن) في الفترة من 20 يونيو 2022 وحتى 26 يونيو 2022. احتوت هذه التغطيات على 320 انتهاكًا للمعايير المهنية للعمل الصحفي والإعلامي، أو للمبادئ الخاصة بالتغطية الصحفية الحساسة جندريًا. للاطلاع على التقرير: https://bit.ly/3zRvAbo

وللباحثين/ات والصحفيين/ات المعنيين بقواعد التغطية الصحفية الحساسية جندريًا، نرشح لهم الدليل الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان «إعداد التقارير الإعلامية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي»، وهو متاح من هنا: https://bit.ly/3OREvhs وكذلك الدليل الذي اصدرته منظمة اليونسكو للصحفيين/ات بعنوان «الابلاغ عن العنف ضد الفتيات والنساء»، وهو متاح من هنا: https://bit.ly/3PVEVEF وأيضا «دليل الصحافة حول العنف الأسري ضد النساء وسبل تغطية المواضيع ذات الصلة» الذي أصدرته منظمة كفى اللبنانية. وهو متاح من هنا: https://bit.ly/3zR61as

أطلقت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان قاعدة بيانات EndReprisals وهي عبارة عن موقع اليكتروني يتضمن رصدًا لوقائع الملاحقة والانتقام التي تعرض لها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان في مختلف انحاء العالم جراء تعاونهم مع منظومة الأمم المتحدة، بدءً من العام 2010 وحتى عام 2020. تعتمد قاعدة البيانات على ما هو متوافر من معلومات داخل تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول هذه القضية. يمكن الوصول موقع قاعدة البيانات من هنا: https://endreprisals.ishr.ch/en

العدد الخامس عشر

أهلًا بكم/ن في العدد الخامس عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر اغسطس 2022.

خلال دورتها العادية رقم 62 أصدرت اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب مطلع هذا الشهر قرارًا بشأن «حماية المرأة من العنف الرقمي في افريقيا». حمّل القرار رقم 2022 ACHPR/Res. 522 (LXXII) وتضمن 9 توصيات أساسية من اللجنة للدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي بهدف التعامل مع تنامي جرائم العنف ضد النساء. تضمنت التوصيات مراجعة/ اعتماد التشريعات التي تهدف إلى مكافحة جميع أشكال العنف الرقمي، وتوسيع تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي ليشمل العنف الرقمي ضد المرأة، واجراء المزيد من البحوث حول العنف الرقمي ضد النساء، وكذلك تسهيل وصول النساء للتكنولوجيا وانهاء الفجوة الرقمية بين الجنسين.

للاطلاع على القرار وباقي التوصيات (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3pvYQyg

نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرًا كميًا تحاول من خلاله تقدير أعداد المهاجرين/ات الموجودين في مصر بهدف تطوير سياسات الاستجابة المحلية والدولية الموجهة لهم. يعتمد التقرير على بيانات محدّثة تم جمعها في الفترة من يناير - يونيو 2022. وفقًا للتقرير يبلغ العدد الحالي للمهاجرين/ات الدوليين المقيمين في مصر 9,012,582 مهاجرًا/ة، أي ما يعادل 8.7% من السكان المصريين/ات.

وهناك زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين/ات منذ عام 2019، بسبب عدم الاستقرار الذي طال أمده البلدان المجاورة لمصر، مما دفع الآلاف من السودانيين وجنوب السودان والسوريين والإثيوبيين والعراقيين واليمنيين إلى البحث عن ملاذ في مصر.

تأتى هذه المجموعة من المهاجرين من 133 دولة، بينهم المجموعات الكُبرى مثل المهاجرين/ات السودانيين (4 ملايين) والسوريون (1.5 مليون) واليمنيون (مليون) والليبيون (مليون). وتشكل هذه الجنسيات الأربع 80% من المهاجرين المقيمين حاليًا في البلاد. يظهر التقرير أن متوسط عمر المهاجرين/ات في مصر هو 35 سنة، مع نسبة متوازنة من الذكور (50.4%) والإناث (49.6%)، وغالبيتهم (56%) يقيمون في خمس محافظات: القاهرة والجيزة والإسكندرية ودمياط والدقهلية. التقرير كاملا متاح من هنا: https://bit.ly/3c2Ztwq

* تعتبر المنظمة الدولية للهجرة أن المهاجر/ة هو «أي شخص يتحرك أو ينتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن (1) الوضع القانوني للشخص؛ (2) ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية؛ (3) ما هي أسباب الحركة أو (4) ما هي مدة الإقامة.

نشرت منظمة مجموعة حقوق الأقليات الدوليةMRG تقريرًا موجزًا بعنوان «الخدمات الصحية للمجتمعات الحدودية المصرية خلال جائحة كوفيد - 19» تناقش فيه كفاءة المنظومة الصحية المحلية لدى ثلاث مجتمعات حدودية هي النوبيين/ات في أسوان والبدو في سيناء والأمازيغ في مطروح، خلال الفترات الماضية والتي شهدت انتشار فيروس كورونا المستجد. ويسلط التقرير الضوء على تركز الرعاية الصحية الجيدة أو حتى الكافية في المراكز الحضرية الرئيسية، بعيدًا عن معظم الأقليات والشعوب الأصلية. وأبرز العراقيل التي تواجه هذه المجتمعات في الوصول للخدمات الصحية مثل بُعد أماكن تقديم الخدمة عن مناطق السكن، وغياب أو ضعف التجهيزات والأطباء والعمالة الفنية المدربة داخل هذه الأماكن. يمكن الاطلاع على التقرير من هنا: https://bit.ly/3QMAoo4

نشرت منظمة حرية الفكر والتعبير، تقريرها الربع سنوي الثاني لعام 2022 عن حالة حرية التعبير في مصر والذي حمّل عنوان «الدعوة إلى الحوار لا توقف آلة القمع». يتضمن التقرير تحليلًا لأوضاع حرية التعبير في مصر من خلال رصد 4 محاور رئيسية - تمثل أقسام التقرير- وتشمل حرية الإعلام، والحريات الاكاديمية والحقوق الطلابية، وحرية الابداع، والحقوق الرقمية.

بالإضافة لمحور تمهيدي تناول الحوار الوطني الذي دعى له رئيس الجمهورية وكيف خالفت سياسات السلطة في مصر المبادئ التي تضمنتها الدعوة للحوار. تضمن التقرير رصد للتضييق الذي يطال وسائل الاعلام والاستهداف الذي يطال الصحفيين ونشطاء الانترنت في مصر، والذي يصل في أحيان كثيرة لحبسهم وملاحقتهم قضائيًا. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3Aq4uZh

نشرت منصة اللاجئين في مصر تقريرًا حول «الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري لطالبي وطالبات اللجوء الإريتريين من مصر» توثّق فيه ما اعتبرته «انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين» حيث اعادت السلطات المصرية ما لا يقل عن 70 شخص من طالبي/ات اللجوء الإريتريين قسرًا إلى إريتريا.

يتضمن التقرير كذلك سرد للانتهاكات المصاحبة لعمليات الترحيل مثل الاحتجاز غير القانوني، الحرمان من الرعاية الطبية، والحرمان من الحق في الدفاع القانوني. للاطلاع على التقرير: https://bit.ly/3dEXJKg

نشر موقع المنصة الصحفي، قصة جديدة بعنوان «الساحة الخالية: قصة إغلاق 51 موقعًا صحفيًا في 10 سنوات» تتبع فيها إغلاق المواقع الصحفية في الفترة من 2012 إلى 2022، وأسباب اغلاق تلك المواقع. وخلصت النتائج إلى إغلاق 51 موقعًا خلال هذه السنوات العشر. السبب الأول لإغلاق المواقع كان الحجب حيث تسبب في اغلاق 21 موقعًا، أي نحو 41% من نسبة المواقع التي أُغلقت. واحتل السبب الإداري المركز الثاني، وهو عجز المؤسسة أو الموقع عن الصمود في ظل ظروف المهنة والسوق، بـ17 موقعً. وعن الخريطة الزمنية لعمليات الاغلاق فقد كان 2017 أكثر الأعوام قتامة على الصحافة المصرية، ففيه أغلق العدد الأكبر على الإطلاق، 12 موقعًا من أصل 51، أي نحو ربع المواقع التي أغلقت على مدار عشر سنوات. للاطلاع على القصة: https://bit.ly/3C8UbtT

العدد السادس عشر

أهلًا بكم/ن في العدد السادس عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر اغسطس 2022.

نشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ملف مختصر يضم أبرز نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية 2021. وهو أول مسح صحي يصدر بعد غياب 8 سنوات منذ صدور المسح الصحي السكاني عام 2014. بدأت مصر في اصدار المسوح الصحية عام 1988 بالشراكة مع هيئة المعونة الامريكية. من المفترض في مثل هذه المسوح صدورها كل أربع سنوات لكن تأخر صدور هذا المسح -الذي اعتمد لأول مرة على تمويل وطني خالص- لمدة 4 سنوات عن موعده المفترض عام 2018.

أظهرت نتائج المسح تراجع انتشار جرائم ختان الإناث لاسيما لدى الفئات العمرية الأصغر فقد انخفضت نسبة الفتيات (0-19 سنة) اللاتي تعرضن لجريمة الختان من 21% عام 2014 إلى 14%. أوضح المسح أن 74% من هذه الجرائم تمت على يد أطباء. فيما يتعلق بالعنف ضد النساء لا يوجد تحسن عن النتائج المدرجة في مسح عام 2014 فقد تعرضت ثلث السيدات لعنف من قبل الزوج وهي نفس النسبة السابقة.

رصد المسح كذلك ارتفاع في الولادات القيصرية لتصل نسبتها إلى 72% من إجمالي حالات الولادة، وهو الرقم الذي يقترب من 5 أضعاف المعدل العالمي للولادات القصرية. تُصنف الولادات القيصرية غير الضرورية بوصفها عنفًا قائمًا على النوع الاجتماعي. يمكن الاطلاع على الملف الخاص بنتائج المسح من هنا: https://bit.ly/3KGIT3c

نشرت الجبهة المصرية لحقوق الانسان تقريرًا بعنوان: «رئيس بدرجة قاضٍ» حول استخدام محاكم أمن الدولة طوارئ في الملاحقة القضائية لنشطاء سياسيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وكيف تستخدم هذه المحاكم الاستثنائية في قمع المعارضين ودعاة حقوق الإنسان والتنكيل بهم.

يتناول التقرير بالتحليل 9 قضايا تم تداولها أمام هذه المحاكم في الفترة من يناير 2021 وحتى أغسطس 2022، تضم قائمة القضايا التي يحللها التقرير قضية الباحث الحقوقي احمد سمير، وقضية الناشط علاء عبد الفتاح ومحاميه، الحقوقي محمد الباقر. إلى جانب قضية «تنظيم الأمل» التي تضم عشرات النشطاء السياسيين والحقوقيين مثل البرلماني السابق والمحامي زياد العليمي. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3Rr8y0W

نشرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات في إطار حملتها «أوقفوا الاختفاء القسري»، دراسة قصيرة بعنوان «يا حبايبنا فين وحشتونا، دراسة عن رحلة الأهالي في البحث عن ذويهم المختفين قسريًا». تتناول الدراسة الآثار المختلفة التي تتعرض لها الأسرة إذا ما تعرض أحد افرادها لجرمية الاختفاء القسري، فتحلل سلوك الأهالي والإجراءات التي يلجؤون إليها للكشف عن مصير ومكان ذويهم. ثم تنتقل الدراسة لتحليل الأثر النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي لغياب أحد أفراد الأسرة. الدراسة متاحة من هنا: https://bit.ly/3RsKvPi

نشرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ورقة جديدة بعنوان: «لماذا يهدد التغير المناخي صحتنا وكيف استعدت له مصر؟» تتناول فيها التأثيرات الصحية المحتملة للتغير المناخي في مصر، وتستعرض الاستعدادات الحكومية في قطاع الصحة للتعامل مع هذه التأثيرات. كما تقدم الورقة تحليلًا للخطط الحكومية الحالية، وتقييمًا لبرامج الصحة البيئية.

وتحلل الورقة الفجوات التنظيمية عبر قراءة تقييمات منظمة الصحة العالمية للقطاع الصحي المصري، بالإضافة إلى التقارير المحلية والدولية في محاولة لتقييم فجوات استعداد القطاع الصحي لمخاطر التغير المناخي المحتملة. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3AIM0C9

نشر منتدى البدائل العربي، ومنظمة غرينبيس دليلًا بعنوان: «للعدالة وجوه كثيرة، ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية». يحاول الدليل التعريف بالمفاهيم الأساسية للعدالة المناخية والعدالة الاجتماعية وطبيعة العلاقة بينهما، وواقع هذه العلاقة في المنطقة العربية. ينقسم الدليل إلى 4 فصول، يتناول الفصل الأول بشكل مستفيض إطار وواقع العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، ويتناول الفصل الثاني مفهوم وإشكاليات العدالة المناخية.

أما الفصل الثالث فيركز على العلاقة بين المفهومين من خلال تناول العدالة الاجتماعية من منظور بيئي وتناول العدالة المناخية من منظور اقتصادي.في الفصل الأخير يقدم الدليل تحليلًا للعلاقة بين المفهومين في المنطقة العربية. الدليل متاح من هنا: https://bit.ly/3Qgk9yW

نشر مشروع «حلول للسياسات البديلة» التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة ملخص سياسات بعنوان: «تعزيز الحماية القانونية لعاملات المنازل في مصر». يسعى ملخص السياسات هذا إلى ترسيخ الاهتمام المتزايد بعمال الخدمة المنزلية وحقوقهم من خلال اقتراح حزمة من السياسات الموجهة لإضفاء الطابع الرسمي على قطاع العمل في الخدمة المنزلية. وتتمحور هذه السياسات حول ثلاث مجالات: التأمين الاجتماعي، وتشريعات الحد الأدنى للأجور، وآليات التفتيش والامتثال. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3wQoq5t

تعد العمالة المنزلية أحد أكثر فئات العمالة غير المنتظمة وغير الرسمية هشاشة. فقانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 لا يعترف بهم، وبالتالي هم خارج مظلة الحماية التي يوفرها هذا القانون. كما أن معظم العاملين/ات في هذه المهنة من النساء (حوالي 75% وفقا لمنظمة العمل الدولية) وهو ما يضع محددًا إضافية لهشاشة هذه الفئة.

يمكن للمهتمين/ات الاطلاع على ورقة خلفية بعنوان «تحسين ظروف عُمّال الخدمة المنزلية في مصر» أصدرها مشروع «حلول للسياسات البديلة» في وقت سابق، متاحة من هنا: https://bit.ly/3AL8C55 كما يمكن الاطلاع على الاتفاقية الدولية رقم 189 لمنظمة العمل الدولية والخاصة بتوفير ظروف العمل اللائق للعمالة المنزلية، من هنا: https://bit.ly/3CO39Nv

أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات موقع «خريطة الأقليات العرقية والدينية في مصر» والذي تحاول من خلاله تقديم صورة شاملة للأقليات العرقية والدينية الموجودة في مصر. وخصائص كل أقلية وخلفية تاريخية حول وجودها في مصر، وتعامل الحكومات والأنظمة المتعاقبة على حكم مصر مع هذه الأقلية. كذلك تلقي الخريطة الضوء على أبرز المشكلات التي تواجه كل أقلية. يمكن الوصول للموقع من هنا: https://minoritiesmap.org

العدد السابع عشر

أهلًا بكم/ن في العدد السابع عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر سبتمبر 2022.

نشرت منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة تقريرًا حمّل عنوان «التقديرات العالمية للعبودية الحديثة: العمل الجبري والزواج القسري». قدّر التقرير أن حوالي 50 مليون شخص يعيشون في عبودية حديثة من بينهم 28 مليون شخص يمارسون العمل القسري و22 مليون في حالات الزواج القسري.

وفقا للتقرير نفسه ارتفع عدد الأشخاص الخاضعين للعبودية الحديثة بشكل ملحوظ في السنوات الخمس الأخيرة. حيث أرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في عبودية حديثة بمقدار عشرة ملايين شخص خلال الفترة 2016 - 2021. أوضح التقرير أن النساء والأطفال أكثر عرضة من غيرهم لهذه الجرائم. واعتبر أيضًا أن تزويج القاصرات هو شكل من أشكال الزواج القسري لان القانون لا يعتد بموافقة القاصر على هذا الزواج. وفقًا للتقرير تحظى الدول العربية بأعلى معدل انتشار للزواج القسري، حيث يعيش ما يقرب من 5 من كل 1000 شخص في المنطقة في حالات زواج قسري. التقرير كاملًا متاح من هنا (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3dtV5XM

نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تقرير التنمية البشرية لعام 2021/ 2022 والذي حمّل عنوان «زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار: صياغة مستقبلنا في عالم يتحوّل»، والذي أظهر أن 90% من بلدان العالم قد شهدت انخفاضًا في قيمة مؤشر التنمية البشرية. وللمرة الأولى منذ 32 عاماً والتي قام خلالها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحساب مؤشر التنمية البشرية، انخفض المؤشر - الذي يقيس الصحة والتعليم ومستوى المعيشة - على مستوى العالم لمدة عامين متتاليين. وفقا للتقرير تتصدر جائحة كوفيد19- والغزو الروسي لأوكرانيا قائمة الأحداث التي تسببت في حدوث اضطراب عالمي كبير، فضلاً عن تحولات اجتماعية واقتصادية وزيادات هائلة في الاستقطاب. التقرير كاملًا متاح من هنا (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3xAocQ7

نشر «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان» ضمن مجلته الإليكترونية «رواق عربي» ورقة بحثية بعنوان « تناقضات منهجية في فهم الريف المصري: إعادة النظر في التحديات التي تواجه النساء في المجال العام» تستكشف هذه الورقة واقع الشابات المحرومات وترصد التحديات الفريدة وغير المعترف بها التي يواجهنها على صعيد المشاركة في الحياة العامة.

وفضلًا عن استعراض التحديات المشتركة بين معظم النساء، تُظهر الاستنتاجات التحديات الخاصة تحديدًا بالشابات الريفيات. وتشكّل بعض هذه التحديات عقبة مباشرة أمام مشاركة النساء في الحياة العامة، كالافتقار إلى بطاقة الهوية والزواج المبكر ومحدودية الحركة، بينما تفرض تحديات أخرى قيودًا غير مباشرة على مشاركتهن العامة، كالأعراف الاجتماعية وهجرة الأزواج وتكاليف الزواج. للاطلاع على الورقة: https://bit.ly/3QZXjw4

نشرت مؤسسة المرأة الجديدة، وشركة متون ورقة بحثية جديدة بعنوان «قراءة في دور التكنولوجيا في مناهضة العنف ضد النساء». تتّبع الورقة الدور الذي لعبته المدونات في فترات ما قبل سيادة وسائل التواصل الاجتماعي على التعبير عبر الانترنت، وكيف ساهمت المدونات في كسر الصمت المفروض على أصوات النساء. تشير الورقة لعدد من أبرز المدونات اللي اهتمت بمناقشة قضايا النساء كتركيز أساسي، وكذلك بعض الحوادث البارزة التي غطتها المدونات العامة في مقابل الصمت الذي التزمته وسائل الاعلام التقليدية. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3xAxbAP

نشرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات العدد الأول من مجلة «حق ومعرفة» التي تهتم بالترويج لثقافة حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على أهم الأحداث والفعاليات والحملات الحقوقية، وسير لبعض المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. يضم العدد الأول موضوعًا حول مناهضة ختان الإناث، وسيرة الحقوقي الراحل هشام مبارك، واستعراض لكتاب مؤجر تاريخ الحرية.. قصية ميلاد حقوق الإنسان، وهو كتاب قديم صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. يمكن الاطلاع على المجلة من هنا: https://bit.ly/3Ui4nH6

العدد الثامن عشر

أهلًا بكم/ن في العدد الثامن عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر 2022.

حقوق مدنية وسياسية

نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. المُقدم لمجلس حقوق الإنسان حول الاعمال الانتقامية التي تطال بعض الأشخاص بسبب التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان. كشف التقرير النقاب عن تعرّض أشخاص ومجموعات في 42 دولة (من بينهم مصر) لأعمال انتقامية وترهيب بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في الفترة من مايو 2021 وحتى ابريل 2022؛ شمل ذلك احتجاز الأشخاص واستهدافهم بالقوانين التقييدية والمراقبة عبر الإنترنت وخارجه.

يسلط التقرير الضوء كذلك على الأنشطة والممارسات الجيدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها للتصدي لأعمال التخويف والانتقام ضد المتعاونين/ات مع الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بمصر، يتناول بعض التحديثات التي تخص عدد من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان مثل المحامي إبراهيم متولي، والمحامي محمد الباقر، والحقوقي بهي الدين حسن. وكذلك معلومات تتعلق بتأثير التشريعات المصرية على قدرة الأفراد وجماعات المجتمع المدني على التعاون مع الأمم المتحدة. التقرير متاح من هنا (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3Ma0rED

نشرت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان تقريرًا جديدًا بعنوان: «نخدم السلطوية ونعتدى على القانون» حول تغيرات قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية خلال الفترة من 2016 - 2021، وأهم مظاهر استرداد دوره كجهاز قمعي، واعتداءه على منظومة العدالة الجنائية في مصر . يتناول الجزء الأول من التقرير نظرة تاريخية على نشأة أجهزة الأمن السياسي في مصر بداية من العصر الملكي، أما الجزء الثاني فيسلط الضوء على التطورات التي لحقت بجهاز أمن الدولة بعد قيام ثورة يناير 2011، والتهديدات التي تعرض لها الجهاز بعد محاصرة المحتجين لمقراته وحبس رئيس الجهاز ثم محاولات إصلاح الجهاز وتغيير مسماه من أمن الدولة إلى الأمن الوطني.

وفي الجزء الثالث يعرض التقرير اختصاصات قطاع الأمن الوطني الجديد عن طريق قراءة تعديلات قانون جهاز الشرطة الأخير للوقوف على حدود عمل الجهاز القانونية. أما الجزء الأخير من التقرير فيناقش انتهاكات قطاع الأمن الوطني في إطار نظام العدالة الجنائية المصري. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3Rz2DGX

بمناسبة مرور عام على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا قصيرًا بعنوان «انفصال عن الواقع... الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر تتستَّر على أزمة حقوق الإنسان». يناقش التقرير مظاهر أزمة حقوق الإنسان في مصر في ضوء الاستراتيجية الجديدة التي أطلقتها مصر والتي تعهدت فيها بتعزيز حقوق الإنسان.

يعتبر التقرير أن الاستراتيجية نفسها تقدم «تحليلًا مضللًا» و «زائفًا» حول وضع حقوق الإنسان في مصر. يتضمن التقرير تحليلًا لبعض المحاور/القضايا بعينها، ويوضح التناقض بين الواقع وبين ما نطقت به «الاستراتيجية» حول هذه المحاور/القضايا. من بين هذه القضايا، إشكاليات الإطار القانوني، وقمع المعارضة وتضييق الخناق على الحيّز المدني، والممارسات التمييزية.

للاطلاع على التقرير: https://bit.ly/3EdCFFL
ولمطالعة نص الاستراتيجية الوطنية: https://bit.ly/3C1Y0iR

في سياق مقارب، نشرت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان ورقة موقف بعنوان «عام على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان: لم تتحسن حالة أوضاع الاحتجاز ولم تتجاوز أهداف الاستراتيجية الأغراض الدعائية لتحسين صورة النظام»، تحلل من خلالها حالة حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز المصرية بعد مرور عام على إطلاق الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في 11 سبتمبر 2021.
الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3UVkZ7Q

حقوق إقتصادية واجتماعية وثقافية

نشر مركز الذاكرة والمعرفة للدراسات إصداره الأول، والذي حمَل عنوان «محاكمة مسار الخصخصة: قراءة نقدية من وجهتي النظر الاقتصادية والقانونية». يتضمن التقرير ورقتين بحثيتين، تقدم الورقة الأولى تحليل للمسار التشريعي والقضائي لسياسات الخصخصة منذ انطلاقها في مصر في مطلع التسعينات. بينما تتناول الورقة الثانية الجوانب الاقتصادية للخصخصة من حيث آثارها على فرص التنمية في مصر لاسيما مسيرة التصنيع وذلك في محاولة لتقييم أثر الخصخصة على أداء الاقتصاد الكلي. التقرير متاح من هنا:
https://bit.ly/3M1NwV8

نشرت منظمة فريدريش ايبرت الألمانية ، كتابًا جديدًا بعنوان «مظلات للجميع... الدليل الشامل لبرامج الحماية الاجتماعية» والذي تقدم من خلاله تعريفًا بأنواع الحماية الاجتماعية التي من شأنها أن تضمن «ألا يتخلف أحد عن الركب» وأن يعيش جميع الموطنين بشكل آمن من المهد وحتى أخر العمر. يعتمد الكتاب في تعريفه بأدوات وأنواع الحماية الاجتماعية على عدد واسع من التجارب الناجحة لعدد من دول العالم، والتي يمكن الاعتماد عليها كنقطة انطلاق لإصلاح الفجوات الموجودة في نُظم الحماية الاجتماعية القائمة في منطقتنا حاليًا. الكتاب متاح من هنا: https://bit.ly/3RzVqX3

نشـر معهـد الأصفـري للمجتمـع المدني والمواطنـة بالجامعـة الأمريكيـة فـي بيـروت مقـالًا بعنـوان «نظـرة على الحقـوق الإنجابيـة للمصريـات خلال الجائحـة» يتناول التأثير الذي خلفته جائحة كوفيد19- على الحقوق الإنجابية للنساء والذي تضمـن تعثـر قدرتهـن على النفـاذ للخدمـات، ودفعهـن للجـوء لطلـب الخدمـات الصحية مـن القطـاع الخـاص، وما يتضمنه ذلك مـن عـبء اقتصادي مضاعـف. المقـال متـاح مـن هنـا: https://bit.ly/3CqGiqG

العدد التاسع عشر

أهلًا بكم/ن في العدد التاسع عشر من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر أكتوبر 2022.

نشرت منظمة SMEX تقريرًا بعنوان «قطع الإنترنت لمكافحة الغش في الامتحانات: تأثيره على المجتمع والاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». يحلّل هذا التقرير أسلوب اللجوء إلى قطع الإنترنت بحجّة مكافحة عمليات الغش، ومنع تسريب المعلومات خلال الامتحانات المدرسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من اعتباره تقريراً إقليمياً، إلا أنّه يركز على الدول التي قطعت الإنترنت خلال الامتحانات عام 2021 وهي (الأردن والجزائر والسودان وسوريا).

يهدف التقرير إلى تقييم آثار قرارات قطع الإنترنت على المجتمع والاقتصاد وعلى الإنترنت ككل، وتؤكد النتائج التي توصل إليها التقرير أنّ قطع الإنترنت هو إجراء غير مبرر، يضرّ المجتمعات والاقتصاديات وصحة الإنترنت العالمي. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3T6mr68

نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش مادة تعريفية مختصرة حول «مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ- كوب 27» والمتوقع انطلاقه في مصر خلال شهر نوفمبر 2022. حملت المادة عنوان «كوب 27: وثيقة أسئلة وأجوبة» وتتضمن تعريفًا بمؤتمرات كوب، وربط أزمة التغير المناخي بحقوق الإنسان، بالإضافة لمناقشة نقاط متعددة حول مشاركة المجتمع المدني ودوره خلال هذا المؤتمر. المادة متاحة من هنا: https://bit.ly/3T6CrVv

تزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، نشرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات تقريرًا بعنوان «أحكام اعدام عاجلة» تقدم فيه تحليلًا قانونيًا لبعض نماذج القضايا التي صدرت فيها أحكام إعدام على المدانين خلال محاكمة عاجلة جرت وقائعها في مدد لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وهل أثر ذلك على توافر معايير المحاكمة العادلة في تلك المحاكمات أم لا؟

من بين القضايا التي يحللها التقرير، قضية مقتل الطالبة نيرة أمام جامعة المنصورة، وقضية مقتل رجل دين مسيحي بالشارع بمنطقة كرموز بالإسكندرية. يحلل التقرير كذلك الأسباب التي تعتقد «المفوضية» أنها وراء سرعة الفصل في هذه القضايا. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3z9qczR

نشرت شبكة أريج تحقيقًا استقصائيًا جديدًا بعنوان «بين السماء والطارق.. بأي ذنب سُجنوا؟» تتّبع فيه واحدة من الممارسات الجديدة داخل منظومة العدالة والأمن في مصر، وهي الممارسة المعروفة بـ «تدوير المتهمين». يمكن قراءة التحقيق من هنا: https://bit.ly/3gbeLkk

نشـرت منظمـة فريـدرش ايبـرت الألمانيـة مقـالًا بعنـوان «الهجـرة كقضيـة نسـوية». يُسـلط هـذا المقـال الضـوء علـى قضايـا الهجـرة واللجـوء وعنـف سياسـاتها مـن منظـور النسـوية المناهضـة للحـدود، ويلقـي المقـال نظـرة علـى مسـؤولية الحـراكات النسـوية فـي صياغـة سياسـات ثوريـة بديلـة. المقـال متـاح مـن هنـا: https://bit.ly/3EJSNza

العدد العشرين

أهلًا بكم/ن في العدد العشرين من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2022. السمة الرئيسية لهذه العدد هي تركيز معظم الترشيحات على قضايا التغير المناخي، قبل أيام قليلة من انطلاق الدورة 27 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ (COP27) والتي تستضيفها مصر.

نشر البنك الدولي تقرير الفقر والرخاء المشترك 2022، والذي حمل عنوان «تصحيح المسار». يقدم التقرير أول تحليل شامل لتأثير الجائحة على معدلات الفقر في البلدان النامية، والذي أظهر أن ما أحرزه العالم من تقدم في الحد من الفقر قد توقّف بفعل الجائحة. وفقا للتقرير فبنهاية عام 2020، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (وهو حد الفقر المدقع) قد زاد بنحو 70 مليونا، وهي أكبر زيادة في عام واحد منذ عام 1990 على الأقل حينما بدأ رصد أوضاع الفقر في العالم. وإجمالاً، كان 720 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في نهاية هذا العام.

يحلل التقرير كذلك دور السياسات المالية في الحد من آثار الجائحة، والتي لولاها لكان تأثير جائحة كورونا على أوضاع الفقر أسوأ بكثير. يمكن الاطلاع على عرض عام للتقرير باللغة العربية من هنا: https://bit.ly/3NycjRy والنسخة الكاملة للتقرير متاحة باللغة الإنجليزية من هنا: https://bit.ly/3DDnnYS

نشرت منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف تقريرًا دوريًا لمتابعة التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين (2016-2030). أظهر التقرير تراجعاً خطيراً في جميع المؤشرات الرئيسية لصحة الأطفال تقريباً، وفي كثير من المؤشرات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة. يقدر التقرير أن 25 مليون طفل لم يتلقوا أي لقاحات أو تلقوا لقاحات غير كافية في عام 2021 – أي أعلى بستة ملايين عن عام 2019 – مما يفاقم خطر إصابتهم بأمراض قاتلة أو شديدة الضرر. لقد تغيب ملايين الأطفال عن المدرسة أثناء الجائحة، وكثير منهم لأكثر من عام كامل. وفي الوقت نفسه انقطع قرابة 80% من الأطفال في 104 بلدان وأقاليم عن التعلم بسبب إغلاق المدارس. ومنذ بداية الجائحة العالمية، فقد 10.5 مليون طفل أحد الوالدين أو أحد القائمين على رعايتهم بسبب كوفيد19-. التقرير متاح باللغة الإنجليزية من هنا: https://bit.ly/3U50HrK

الاستراتيجية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة عام 2015 ، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة. هي بمثابة خارطة طريق عالمية لإنهاء جميع وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة والأطفال التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2030 ولإبقاء النساء والأطفال والمراهقين في صميم أجندة التنمية.

نشرت منظمة اليونيسف تقريرًا جديدًا بعنوان «السنة الأبرد لما تبقى من حياتهم: حماية الأطفال من الآثار المتفاقمة لموجات الحر». يسلط التقرير الضوء على الأثر الشديد الحالي لموجات الحر على الأطفال. كشف التقرير تعرض 559 مليون طفل حاليا لموجات حر شديدة على الصعيد العالمي. وحذر من كون العراق من بين البلدان التي تشهد حاليًا أعلى معدل تعرض الأطفال لدرجات الحرارة العالية، وأكثر التنبؤات الجوية اثارة للقلق لعام 2050. يخمّن التقرير أنه بحلول 2050 سيتعرض كل أطفال العالم والبالغ عددهم 2.02 مليار نسمة لموجات حر شديدة ومتكررة. المخلص التنفيذي للتقرير باللغة العربية متاح من هنا: https://uni.cf/3Wx73lp والنسخة الكاملة متاحة باللغة الإنجليزية: https://uni.cf/3UesGoy

نشرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ورقة موقف بعنوان «خطة طوارئ مصرية عاجلة لمواجهة تغير المناخ: مؤتمر الأطراف 27 كفرصة لتعديل المسار». تقدم الورقة استعراضًا وتقييمًا للخطوط العامة للسياسة المصرية تجاه تغير المناخ وتوصيات سياسات عاجلة وتفصيلية فيما يتعلق بمجالات التحول نحو الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، وخفض استخدام الوقود الأحفوري والفحم، بما يشمل صناعة الأسمنت واستخدام الفحم ومشاكل استخدام الطاقة النووية والمسائل المتعلقة بإنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق وإنتاج الغاز الطبيعي والعودة لاستخدام المازوت. كما تفصّل الورقة العديد من التوصيات لتحسين استجابة مصر للأزمات المرتبطة بالتغير المناخي. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3fySBZq

وللمهتمين بمفهوم العدالة المناخية وتقاطعها مع قضايا الحياة اليومية للموطنين/ات نرشح لهم دليل «للعدالة وجوه كثيرة، ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية»، والذي نشره منتدى البدائل العربي، ومنظمة غرينبيس. وهو متاح من هنا: https://bit.ly/3Qgk9yW

نشر مشروع حلول للسياسات البديلة، التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة ورقتي سياسات للاشتباك مع قضايا المناخ، والقمة المرتقبة (COP27). الورقة الأولى حملت عنوان «الإفقار الأخضر: الآثار المترتبة على التمويل المُناخي غير العادل» وهي تقدم قراءة للتطورات في التمويل المناخي من منظور العدالة الاجتماعية. وتسلط الضوء على مجالات التركيز الرئيسية لتحقيق أهداف وممارسات التمويل المناخي بطريقة عادلة ومنصفة.

التمويل المُناخي هو المصطلح المستخدم في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للإشارة إلى رأس المال المخصص لدعم جهود التكيُّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3DybOm4

الورقة الثانية حملت عنوان: «المجتمع المدني المصري: حول قمة المناخ (COP27) وما بعدها». تحاول الورقة استكشاف التوقعات العالمية والمحلية من القمة المرتقبة، وكيف يمكن لمصر الاستفادة منها على النحو الأمثل بالتركيز على دور منظمات المجتمع المدني. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3NzxgeL

كذلك نشر المشروع نفسه تعقيب قصير بعنوان: «توجيه تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ لتحقيق العدالة الاجتماعية للزبالين في القاهرة» والذي يركز على قابلية تطبيق «المسؤولية الممتدة للمنتِج»

(EPR) في السياق المصري، لتصبح أداة سياسة أساسية لها العديد من النتائج الإيجابية المضاعفة؛ إحداها توجيه تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية لأحد أكثر مجتمعات القاهرة تهميشًا، وهو مجتمع جامعي/ات القمامة في القاهرة. النص كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3DYpcBa

نشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عبر صفحته على موقع فيس بوك تحديثًا قصيرًا حول أبرز ما جاء في جلسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي بشأن تطورات حالة حقوق الإنسان في مصر قبيل مؤتمر المناخ. انعقدت الجلسة في 26 أكتوبر الماضي وشهدت حضور عدد من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان المصريين/ات. يمكن الاطلاع على التحديث من هنا: https://bit.ly/3UqWj6f

وبمناسبة احتفالنا في الرابع والعشرين من أكتوبر بيوم الأمم المتحدة، وهو اليوم الذي يحتفل فيه العالم كل عام منذ عام 1947 بذكرى دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ وظهور الأمم المتحدة رسميًا على الساحة الدولية، ندعوكم لقراءة نص الميثاق المؤسس للمنظمة من هنا: https://bit.ly/3Ussnql

العدد الحادي والعشرين

أهلًا بكم/ن في العدد الحادي والعشرين من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر نوفمبر 2022.

على هامش انطلاق فاعليات الدورة 27 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ (COP27)، استمرت عدد من المنظمات المحلية والدولية في نشر محتوى متنوع حول قضية تغير المناخ، حيث نشرت منظمة العفو الدولية مادة تعريفية مبسطة حول تغير المناخ، تتضمن إجابة للأسئلة الأساسية المتعلقة بمضمون تغير المناخ، وأسبابه، وعلاقته بحقوق الإنسان. المادة متاحة من هنا: https://bit.ly/3AlhmiQ

كذلك نشرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ورقة جديدة بعنوان «حتى لا يزول الأخضر - الأشجار والحدائق في مدن مصر من منظور العدالة البيئية». تبدأ الورقة من ملاحظة ما جرى في السنوات الأخيرة، حيث بات قطع الأشجار ظاهرة متكررة تصاحب مشروعات بناء وتطوير المرافق الخدمية، بشكل لا يراعي الوظيفة البيئية للأشجار والمساحات الخضراء، خاصة في المدن. جاءت الورقة في صورة 10 أسئلة وأجوبة تتناول الجوانب المختلفة لقضية الأشجار والمساحات العامة الخضراء في مصر. للاطلاع على الورقة: https://bit.ly/3EGdRpE

نشرت مؤسسة قضايا المرأة المصرية ورقة بحثية بعنوان «النساء وتغير المناخ في مصر». تتناول الورقة قضية التغيرات المناخية وتأثيراتها المختلفة مع سرد لتاريخ التعاطي الدولي مع قضايا المناخ والبيئة، واستعراض للاتفاقيات والسياسات والاستراتيجيات الدولية والوطنية الموجهّة للتعامل مع قضية تغير المناخ. تحلل الورقة سياسات العدالة المناخية ومكافحة آثار التغير المناخي من منظور النوع الاجتماعي، وتناقش تأثير تغير المناخ على النساء في مصر في المجالين العام والخاص. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3hQm95s

نشرت منظمة حرية الفكر والتعبير، تقريرها الربع سنوي الثالث لعام 2022 عن حالة حرية التعبير في مصر والذي حمّل عنوان «محلك سر» يتضمن التقرير تحليلًا لأوضاع حرية التعبير في مصر من خلال رصد 4 محاور رئيسية وتشمل حرية الإعلام، والحقوق الرقمية والحريات الاكاديمية والحقوق الطلابية، وحرية الابداع، بالإضافة لمحور تمهيدي تناول أهم التطورات في ملف الحوار الوطني الذي دعى له رئيس الجمهورية، وعمل لجنة العفو الرئاسي. تضمن التقرير رصد للتضييق الذي يطال وسائل الاعلام والاستهداف الذي يطال الصحفيين ونشطاء الانترنت في مصر، والذي يصل في أحيان كثيرة لحبسهم وملاحقتهم قضائيًا. التقرير متاح من هنا: https:"//bit.ly/3UKi3u9

المنظمة نفسها نشرت تقريرًا بعنوان «العقوبة أولًا.. تقرير حول الانتهاكات الأمنية والإدارية لحق العاملين بماسبيرو» . يتناول رصد لعدد من الانتهاكات التي طالت عدد من العاملين في ماسبيرو بدءً من يناير 2022 وحتى وقت صدور التقرير، والتي شملت الملاحقة القضائية لعدد منهم بتهم فضفاضة ومخالفة للحقيقة، فضلًا عن التنكيل الإداري بالبعض الآخر؛ من وقفٍ عن العمل بشكل تعسفي دون المثول للتحقيق، وتجميد مستحقاتهم المالية وإحالة عدد منهم إلى التحقيق أمام النيابة الإدارية، بالإضافة إلى التهديدات المستمرة من قبل مسؤولين بالهيئة بالاعتقال. التقرير متاح من هنا: https://bit.ly/3GqWWZF

* استعدادًا لانطلاق أنشطة الحملة العالمية «16 يوم من النشاط لإنهاء العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات» والتي تحييها الحركات النسوية في مختلف أنحاء العالم، كل عام، في الفترة من 25 نوفمبر وحتى 10 ديسمبر. ندعوكم/ن لقراءة الورقة المعلوماتية حول موضوع حملة هذا العام، والمتاحة باللغة الانجليزية من هنا: https://bit.ly/3UMvqds

* أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات موقعها الجديد «منصات» وهو عبارة عن أرشيف رقمي حقوقي يضم الإنتاج البحثي لعشر منظمات حقوقية مصرية، ومنظمات دولية معنية بالشأن المصري. يضم الموقع حتى الآن أكثر من 1000 إصدار. يمكن الوصول للموقع من هنا: https://argp.sg-host.com/

العدد الثاني والعشرين

أهـلًا بكـم/ن في العـدد الثاني والعشـرين مـن نشـرة «قـراءات» والـذي يتضمـن ترشـيحات فريـق «جهـود» لعـدد مـن الإصـدارات التي تناقـش قضايا حقـوق الإنسـان في مصـر ومحيطهـا الإقليمـي والدولي، والتـي صـدرت خلال النصـف الثاني مـن شـهر نوفمبـر 2022.

منظمة العفو الدولية

نشـرت منظمـة العمـل الدوليـة تقريـر «الأجـور العالميـة 2023-2022: تأثيـر التضخـم وكوفيـد19- علـى الأجـور والقـوة الشـرائية». والـذي تتبعـت مـن خلالـه تأثيـر الأزمـة التضخميـة الحـادة المصحوبـة بتباطـؤ عالمـي في النمـو الاقتصـادي - مدفوعـة جزئيًـا بالحـرب في أوكرانيـا وأزمـة الطاقـة العالميـة- وكذلـك اسـتمرار تبعـات جائحـة كوفيـد - 19 علـى الأجـور.

وفقـا للتقريـر تسـببت هـذه الظـروف في انخفـاض حـاد في الأجـور الشـهرية الحقيقيـة في العديـد مـن البلـدان. يقـدر التقريـر أن الأجـور الشـهرية العالميـة انخفضـت بالقيمـة الحقيقيـة إلـى 0.9% في النصـف الأول مـن عـام 2022 - وهـي المـرة الأولـى التي يحـدث فيمـا نمـو سـلبي في الأجـور العالميـة خلال هـذا القـرن. التقريـر متـاح باللغـة الإنجليزيـة مـن هنـا: https://bit.ly/3OZzRzw

ESCWA

نشـرت لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغربـي آسـيا (الإسـكوا) تقريـر «مرصـد الإنفـاق الاجتماعـي للـدول العربيـة: نحـو جعـل الميزانيـات أكثـر إنصافـاً وكفـاءة وفعاليـة لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة». يقـدم التقريـر تقييمـاً للإنفـاق علـى السياسـات الاجتماعيـة في المنطقـة العربيـة بهـدف تحفيـز التقـدم علـى مسـتوى أهـداف التنميـة المسـتدامة. وينظـر التقريـر في سـبل تعزيـز الإنصـاف والكفـاءة في الإنفـاق العـام، وإعـادة التـوازن بيـن الأولويـات بهـدف تحسـين الإدارة الماليـة العامـة، مـن أجـل زيـادة رأس المـال البشـري والإنتاجيـة والنمـو وإعمـال حقـوق الإنسـان. التقريـر متـاح مـن هنـا: https://bit.ly/3B6aExG

masaar Technology & Law Community

نشـرت منظمـة مجتمـع للتقنيـة والقانـون - مسـار، ورقـة مفاهيميـة جديـدة بعنـوان «مدخـل لمناهضـة خطـاب الكراهيـة» تتنـاول فيهـا التعريـف بالمفاهيـم المختلفـة ذات الصلـة بخطـاب الكراهيـة، وتحـاول أن تطـرح تعريفًـا متوازنًـا، لخطـاب الكراهيـة، الـذي يعـد يشـكل أحـد الحـالات الاسـتثنائية التي يجـوز فيهـا وضـع قيـود علـى الحـق في حريـة التعبيـر. تقـدم الورقـة فكـرة عـن معنـى خطـاب الكراهيـة، والتقييـم الموضوعـي لأضـراره، وكيـف يمكـن للتشـريع الـذي يسـتهدف مكافحـة خطـاب الكراهيـة - إذا جـاوز حـدوده - أن يهـدد الحـق في حريـة التعبيـر. الورقـة متاحـة مـن هنـا: https://bit.ly/3ip6VEK

نشـر مشـروع حلـول للسياسـات البديلـة، التابـع للجامعـة الأمريكيـة في القاهـرة، تقريـرًا بعنـوان « النـوع الاجتماعـي في سياسـات تغيـر المنـاخ وإجراءاتـه في مصـر». يناقـش التقريـر مراعـاة بُعـد النـوع الاجتماعـي في السياسـات الرسـمية التي اتبعتهـا الدولـة للتعامـل مـع تبعـات التغيـر المناخـي. يقـدم التقريـر كذلـك مراجعـة وفقًـا لمنظـور النـوع الاجتماعـي لأربعـة وثائـق رسـمية مـن بينهـا الاسـتراتيجية الوطنيـة لتغيـر المنـاخ في مصـر 2050، والاسـتراتيجية الوطنيـة المصريـة للتكيـف مـع تغيـر المنـاخ والحـد مـن مخاطـر الكـوارث. التقريـر متـاح مـن هنـا: https://bit.ly/3iCh9Sf

نشر المرصد المصري للصحافة والإعلام ورقة بحثية بعنوان «معاناة إضافية. نظرة على أوضاع المغتربات العاملات في مجال الصحافة والإعلام» يحاول من خلالها استكشاف تأثير معياري النوع الاجتماعي والاغتراب داخل القاهرة لصحفيات قادمات من أقاليم، على طبيعة المشاكل اللاتي تواجههن. اعتمدت الورقة على مقابلات شخصية مع 20 صحفية مغتربة. تنوعت المشكلات التي رصدتها الورقة ما بين مشاكل تتعلق بالعمل وأخرى ترتبط بوصم مجتمعي للنساء المغتربات العاملات في مهنة الصحافة. للاطلاع على الورقة: https://bit.ly/3VvSdui

نشرت منظمة فريدريش ايبرت الألمانية مقالا جديدًا بعنوان «النسوية والعدالة الاقتصادية» يستكشف الصلة الوثيقة ما بين النسوية والعدالة الاقتصادية. بحسب المقال فكلاهما ضد التمييز والاستغلال والتهميش. كذلك لا يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية في مجتمع تحكمه السلطة الأبوية، وتفرض فيه شتى القيود على النساء، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3H7vJvj

نشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ضمن دوريته الاليكترونية «رواق عربي»، مقالًا بعنوان «أثر التحولات في النظام الليبرالي الدولي على الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية» يقدم رؤية للآثار المتوقعة للتغيرات التي لحقت بالنظام العالمي الحالي الذي تطور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فيما يتعلق بقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3OXOdQU

العدد الثالث والعشرين

أهلًا بكم/ن في العدد الثالث والعشرين من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الأول من شهر ديسمبر 2022.

نشرت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان تقريرًا جديدًا بعنوان «محاكم للتفتيش: كيف تحاصر النيابة العامة والمحاكم الاقتصادية حرية الرأي والتعبير على الانترنت؟» يعتمد التقرير على دراسة عدد من قضايا النشر التي أحالتها النيابة العامة للمحاكم الاقتصادية، ويتضمن التقرير أربعة أجزاء رئيسية. يركز الجزء الأول على نشأة وتطور القانون المنظم لعمل المحكمة الاقتصادية واختصاصاتها. ويركز الجزء الثاني على طبيعة الأشخاص والجهات محركو الدعاوي في هذه القضايا.

بينما يستعرض الجزء الثالث من التقرير خطاب وأداء النيابة في عدد من هذه القضايا. واخيرًا يسلط الجزء الرابع الضوء أيضًا على خطاب المحكمة الاقتصادية والذي ظهر من أحكامها التي تم تحليلها بالتقرير. التقرير كاملًا متاح من هنا: https://bit.ly/3FYAtm4

نشرة مؤسسة بنت النيل ورقة قانونية جديدة بعنوان «جرائم بلا مجرمين.. ورقة قانونية حول أثر المادة 60 من قانون العقوبات على الإفلات من العقاب في جرائم العنف الأسري ضد النساء». تقدم الورقة تحليل قانوني للمادة 60 من قانون العقوبات المصري، وهي المادة التي تسمح باعتبار جرائم الاعتداء البسيط على النساء داخل الأسرة (أفعالًا مباحة)، في إطار ما يطلق عليه «حق التأديب». وهو ما يتسبب في الأخير في إفلات الجناة من العقاب في تلك الجرائم.

تحلل الورقة كذلك عددًا من الأحكام القضائية الصادة عن محكمة النقض في فترات زمنية مختلفة، وكيف اعتمدت هذه الأحكام على الصياغة الغامضة للمادة 60 في إباحة الاعتداء على النساء داخل الأسرة. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3W7g2sM

نشرت ، ورقة بحثية حول «آليات ومبادرات التحقق من الأخبار الزائفة»، تقدم من خلالها تعريفًا للأخبار الكاذبة، وتتتبع الأدوات التي طورتها شركات التكنولوجيا الكبرى مثل جوجل، وميتا للتعامل مع هذه الأخبار، بالإضافة للتعريف بعدد من المبادرات والأدوات التقنية التي يمكن من خلالها تدقيق مصداقية الأخبار والمحتوى المرئي من صور وفيديوهات. الورقة منشورة على جزئين. الجزء الأول متاح من هنا: https://bit.ly/3W77nGM ، وهنا الجزء الثاني: https://bit.ly/3FWYV7d

نشرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات العدد الثاني من مجلة «حق ومعرفة» التي تهتم بالترويج لثقافة حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على أهم الأحداث والفعاليات والحملات الحقوقية، وسير لبعض المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. يضم العدد الثاني سيرة الحقوقي والأكاديمي الراحل محمد السيد سعيد، مؤسس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالإضافة لحوار حول مشروع قانون تنظيم الأحوال الشخصية مع المحامية النسوية، ومديرة مؤسسة قضايا المرأة المصرية، عزة سليمان. يمكن الاطلاع على المجلة من هنا: https://bit.ly/3VVXP1f

نشر معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، دليلًا إرشاديًا بعنوان «مسائلة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». الدليل الموجه بشكل أساسي للمحامين/ات ومنظمات المجتمع المدني يهدف لتعريفهم بالآليات- الدولية على الأخص- المتاح استخدامها لمساءلة الشركات والفاعلين التجاريين الذين قد يتورطون في انتهاكات حقوق الإنسان. الدليل متاح من هنا: https://bit.ly/3WkRSe0

نشر موقع المنصة مقالًا بعنوان «سبع مزايا لمضاعفة حجم قطاع الرعاية الصحية»، يعدد فيه الأستاذ أسامة دياب، ما قد تجنيه الدولة من الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية من زوايا مختلفة عن الفائدة المباشرة لهذه النوع من الاستثمار، والمتعلقة بتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين/ات. المقال متاح من هنا: https://bit.ly/3hxangG

العدد الرابع والعشرين

أهلًا بكم/ن في العدد الرابع والعشرين من نشرة «قراءات» والذي يتضمن ترشيحات فريق «جهود» لعدد من الإصدارات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان في مصر ومحيطها الإقليمي والدولي، والتي صدرت خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2022. يضم هذا العدد ترشيحات قليلة تأثرًا بفترة اجازات نهاية العام. فريق «جهود» يتمنى لكم/ن عامًا سعيدًا وآمنًا.

نشرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ورقة سياسات بعنوان «كيف يمكن حماية العمالة الهشة في مصر أثناء الأزمات؟»، تتضمن رصدا لأهم آليات الحماية الاجتماعية القائمة للعمالة الهشة ومدى فاعليتها، وتقدم حزمة من الإصلاحات المقترحة لتأمين العمال والعاملات ضد الأزمات التي تؤدي إلى شلل أو تباطؤ الأنشطة الاقتصادية، خاصة مع تكرار حدوث الأزمات سواء لأسباب ذات طابع دولي مثل وباء كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية الجارية، أو لأسباب أكثر ارتباطًا بالاقتصاد المحلي. الورقة متاحة من هنا: https://bit.ly/3Q9VGNs

نشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ضمن دوريته الاليكترونية «رواق عربي»، دراسة جديدة بعنوان «أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة». تهدف الدراسة لتسليط الضوء على أسباب فشل عملية التحول الديمقراطي في تونس، والدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة. اعتمدت الدراسة على تعريف مفهوم التحول الديمقراطي كمدخل نظري، وعلى المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير ظاهرة فشل التحول الديمقراطي في تونس. تنتهي الدراسة لخلاصات مفادها أنه برغم توافر آليات التحول الديمقراطي المختلفة في تونس، مثل التداول السلمي للسلطة وضمانات الحقوق والحريات في الدساتير التونسية ووجود دستور توافقي ومؤسسات انتقالية تشاركية، إلا أن التجربة في تونس قد تعثرت. الدراسة كاملة متاحة من هنا: https://bit.ly/3Q9GpMD

* نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا تحتفي فيه بالانتصارات التي حققتها حركات حقوق الإنسان عام 2022 في مختلف أنحاء العالم لاسيما الحملات التي كانت المنظمة جزء منها. يمكن الاطلاع على التقرير من هنا: https://bit.ly/3VGhhOz

GOHOUD جـــــهود

لدعــم المدافعيــن والمدافعــات عن حقــوق الإنسان

TO SUPPORT HUMAN RIGHTS DEFENDERS

www.gohoud.org

/GohoudOrg